

حظر

يجب عدم الاستشهاد بمضمون هذا التقرير أو تلخيصه في وسائل الإعلام المقررة أو المسموعة أو المرئية قبل الساعة ١٧/٠٠ بتوقيت غرينتش من يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الاستثمار العالمي

٢٠٠٩

الشركات عبر الوطنية والإنتاج

الزراعي والتنمية

عرض عام



الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الاستثمار العالمي

٢٠٠٩

الشركات عبر الوطنية والإنتاج
الزراعي والتنمية



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٩

عرض عام

ملاحظة

إن الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا، واستناداً إلى خبرة ٣٠ عاماً في هذين المجالين، يقوم عن طريق شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع، بتعزيز فهم القضايا الرئيسية، لا سيما المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. كما تساعد الشعبة المذكورة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى بناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية الدولية. وينصب التأكيد على اتباع سياساتي متكامل بشأن الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية وتنمية المشاريع.

ومصطلحا "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض المادة الواردة فيه ما يتضمن الإعراب عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تسميات مجموعات البلدان ليست إلا لأغراض تيسير عمليتي الإحصاء أو التحليل، وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو التي بلغتها منطقة بعينها في عملية التنمية. وتتبع التجمعات الرئيسية للبلدان في هذا التقرير عملية التصنيف التي أقرها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة، ما لم يرد خلاف ذلك. وهذه التجمعات هي:

البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (عدا تركيا وجمهورية كوريا والمكسيك)، بالإضافة إلى البلدان الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي التي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (إستونيا وبلغاريا ورومانيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة)، علاوة على إسرائيل وأندورا وسان مارينو وليختنشتاين وموناكو.

الاقتصادات الانتقالية: وهي جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

الاقتصادات النامية: وهي عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه. وللأغراض الإحصائية، فإن البيانات المتعلقة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص وإقليم ماكاو الإداري الخاص وبمقاطعة تايوان الصينية.

ولا ينبغي تفسير أي إشارة إلى شركة ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد للشركة أو لأنشطتها.

والحدود والأسماء الواردة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور والتسميات المستخدمة في تلك الخرائط لا تنطوي على إقرارها أو قبولها رسمياً من جانب الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر البيانات المتعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛

وتدل الشَّرْطَةُ الأفقية (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تُذكر؛

ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وتدل الشَّرْطَةُ المائلة (/) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٥/١٩٩٤، على سنة مالية؛

ويدل استخدام الواصلة (-) الواردة بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، على الفترة المعنية كاملةً، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛

ويقصد بعبارة "الدولار/دولارات" دولار/دولارات الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركَّبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وحواصل جمع المفردات والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبيَّنة وذلك بسبب التقريب.

ويجوز اقتباس المادة الواردة في هذه الدراسة بحرية، مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

شكر و عرفان

أعد تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩ (يُشار إليه فيما بعد بعبارة "التقرير") فريق برئاسة Anne Miroux؛ و Masataka Fujita؛ وتولى Hafiz Mirza و Joachim Karl إعداد الجزء الثاني من التقرير. وقدم James Zhan إرشادات وتوجيهات عامة. وضم الفريق Kumi Endo, Thomas van Giffen, Michael Hanni, Fabrice Hatem, Kálmán Kalotay, Ralf Krüger, Guoyong Liang, Padma Mallampally, Nicole Moussa, Abraham Negash, Hilary Nwokeabia, Shin Ohinata, Thomas Pollan, Astrit Sulstarova, Kiyoshi Adachi, Yunsung Tark and Kee Hwee Wee. كما ساهم في إعداد التقرير، Bekele Amare, Quentin Dupriez, Hamed El Kady, Kornel Mahlstein, Nicole Maldonado, Sara Tougard de Boismilon, Elisabeth Tuerk and Jörg Weber. والبحوث والدعم الإحصائي، Mohamed Chiraz Baly, Bradley Boicourt, Jovan Licina, Lizanne Martínez and Tadelles Taye. وساعد كمتدربين في مراحل شتى Ngoc Hanh Dang, Shan He, Cristina Insuratelu, Mari Mo and Tom van Herk. وقام بإخراج التقرير Séverine Excoffier, Rosalina Goyena, Chantal Rakotondrainibe and Katia Vieu. وبتحريره Praveen Bhalla. وأعدته للنشر على الإنترنت Teresita Ventura.

وعمل Peter J Buckley و John H. Dunning كمستشارين اقتصاديين رئيسيين بشأن التقرير. ومن المؤسف أن John Dunning قد توفي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ويكرس تقرير هذا العام لذكراه. فقد شارك في وضع تقارير الاستثمار العالمي وفي إخراجها إلى حيز الوجود منذ إصدار هذه التقارير، ونُحِضُّ أثناء السنوات اللاحقة بدور لا يستهان به في تطويرها، ولم يفتأ طيلة تلك الفترة يقدم التوجيهات ويُسدي المشورة بشأن المسائل الجوهرية المتصلة بمواضيع البحوث والنهج التحليلية. وعمل - حسب الاقتضاء - مستشاراً لكثيرين من أعضاء فريق التقرير. وستُفتقد حكمته ومشورته السديدة وحماسه.

واستفاد التقرير من ما أدلى به المشاركون من تعليقات في اجتماع لعصف الأفكار عُقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وفي اجتماع مخصص للخبراء عُقد في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠٩، وفي حلقة دراسية عالمية عُقدت في جنيف أيار/مايو ٢٠٠٩، وفي ثلاث حلقات دراسية إقليمية بشأن الشركات عبر الوطنية والزراعة عُقدت في نيسان/أبريل ٢٠٠٩: إحداها في أديس أبابا بإثيوبيا (بالتعاون مع جامعة أديس أبابا) والثانية في ساو باولو بالبرازيل (بالتعاون مع مؤسسة دوم كابرال وجامعة ساو باولو) والثالثة في تيانجين بالصين (بالتعاون مع وزارة التجارة الصينية وبلدية تيانجين).

ووردت مساهمات من Katrin Arnold, Carlos Arruda, Antonio Flavio Dias, Avila, Samuel Asuming-Brempong, Jeremy Clegg, Olivier De Schutter, Persephone Economou, Nasredin Hag Elamin, Fulvia Farinelli, David Hallam, Spencer Henson, Christine Heumesser, Thomas Jost, John Humphrey, Annabel Ipsen, Irina Likhachova, George K. Lipimile, Asad Naqvi, Jeffrey Neilson,

Marcos Fava Neves, Frances Nsonzi, Ralf Peters, Luke Peterson, Rebecca Poste, Bill Pritchard, José Parra, Sebastián Senesi, Erwin Schmid, Nicole Simes, Eckart Woertz y Zbigniew Zimny.

ووردت في أثناء مراحل مختلفة من إعداد التقرير تعليقات واقتراحات من Oluyele Akinkugbe, Rashmi Banga, Peter Baron, Dirk Michael Boehe, Joachim von Braun, Aurelia Calabro, Gloria Carrión, Chantal Chan-Yone, Milaso Cheral-Robson, Junior Roy Davis, Mamadou Diallo, Martine Dirven, Chantal Dupasquier, Julian Ferdinand, Niels Fold, Torbjörn Fredriksson, Daniel Fuentes, Samuel Gayi, Shunqi Ge, Stephen Gelb, Gary Gereffi, Juliana Gonsalves, Zoe Goodman, Freya Haandrikman, Ute Hausmann, Jonathan Hepburn, Hayley Herman, Ulrich Hoffmann, Gábor Hunya, Moses Ikiara, Nipon Jayamangkala, Anna Joubin-Bret, Mpenza Kabundi, Raphael Kaplinsky, Yong-taek Kim, David King, Harinder Kohli, Hussien Hamda Komicha, Surendra Kotecha, Ronglin Li, Yong Li, Pascal Liu, Marinella Loddo, Jeffrey Lowe, Sarianna Lundan, George Mashinkila, Xinyu Mei, José Otavio Menten, Bruno Varella Miranda, Maiko Miyake, Elibaraki Emmanuel Msuya, Peter Muchlinski, Fiorina Mugione, Irene Musselli, Sanusha Naidu, Jean Ndenzako, Herbert Oberhansli, Jean-François Outreville, Terutomo Ozawa, Sheila Page, Xavier Manoel Pedrosa, Mike Pfister, Guoqiang Qi, Ruth Rama, Carlos Razo, Ian Richards, Raissa Rossiter, Maria Sylvia Macchione Saes, Leonela Santana-Boado, Michel Henrique R. Santos, Takanori Satoyama, Karl P. Sauvant, Josef Schmidhuber, Xiaofang Shen, Xiaokai Shen, Silas Cezar da Silva, Carin Smaller, Benjamin Smith, Eduardo Leão Sousa, Xuekun Sun, Zhishao Tang, Márcia Tavares, Harmon Thomas, Andrew Thorburn, Guiming Tian, David Tommy, Selma Tozanli, Truong Thi Thu Trang, Rob van Tulder, Peter Utting, Aimable Uwizeye Mapendano, Sietze Vellema, Luiz Carlos Vieira, Paul Wessendorp, Obi Whichard, Susanna Wolf, Larry Chee-Yoong Wong, Zongdi Wu, Stephen Young and Fabiano José Zillo

كما ساهم في إعداد التقرير، لا سيما عن طريق تقديم بيانات ومعلومات أخرى، العديد من موظفي المصارف المركزية والمكاتب الإحصائية ووكالات ترويج الاستثمار وغيرها من الوكالات الحكومية، فضلاً عن موظفين في منظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومديرين تنفيذيين لعدد من الشركات. واستفاد التقرير أيضاً من التعاون مع جامعة إراسموس في روتردام، وذلك في جمع بيانات عن أكبر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية.

ولا بد من التعبير عن الامتنان للحكومات السويد وفرنسا والنرويج على ما قدمته من دعم مالي.

المحتويات

الصفحة	
١	الأفكار الرئيسية
٥	عرض عام
٥	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته وتوقعاته
٣٠	الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية

المرفق

٤٩	محتويات تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية
٥٥	قائمة بتقارير الاستثمار العالمي
٥٧	استبيان

الأشكال

٦	الشكل ١- مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، في كل ربع سنة، في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩
٨	الشكل ٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، الاقتصادات العشريون الأعلى ترتيباً في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨
٣٣	الشكل ٣- حصة الزراعة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في اقتصادات مختارة، سنوات مختلفة
٣٩	الشكل ٤- المستثمرون والمناطق والبلدان التي استهدفها الاستثمار في الأراضي في الخارج لأغراض الإنتاج الزراعي في الفترة ٢٠٠٦ - أيار/مايو ٢٠٠٩

الجداول

١٢	الجدول ١- مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٨
----	---

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٦	الجدول ٢- التغيرات في اللوائح التنظيمية الوطنية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٨
١٩	الجدول ٣- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب الإقليم وبلدان مختارة، في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨
٣١	الجدول ٤- الاستثمار الأجنبي المباشر التقديري في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك وفي الأغذية والمشروبات في سنوات مختارة
٣٧	الجدول ٥- قائمة الشركات عبر الوطنية الـ ٢٥ الكبرى في صناعة المنتجات الغذائية، مرتبة حسب قيم أصولها الأجنبية، ٢٠٠٧

الأفكار الرئيسية

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته وتوقعاته

تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية تأثراً شديداً في جميع أنحاء العالم نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية. ويُتوقع أن تهبط مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة من ١,٧ تريليون دولار إلى أدنى من ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٩، مع حدوث انتعاش بطيء في عام ٢٠١٠ (إلى مستوى يبلغ ١,٤ تريليون دولار) واستعادة للزخم في عام ٢٠١١ (بما يقارب ١,٨ تريليون دولار).

٢٠٠٩

وقد غيرت الأزمة ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر: فقد ارتفعت مبالغ الاستثمارات الموجهة إلى الاقتصادات النامية والانتقالية ارتفاعاً سريعاً وكبيراً، بحيث زاد نصيب تلك البلدان في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر ليلعب ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٨. ويُعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض كبير مترامن في مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى البلدان المتقدمة (٢٩ في المائة). وفي أفريقيا، ارتفعت مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها إلى مستوى قياسي، مع حدوث الزيادة الأسرع في غرب أفريقيا (ارتفعت بنسبة ٦٣ في المائة خلال عام ٢٠٠٧)؛ وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى جنوب آسيا وغربها وجنوب غربها توسعاً نسبته ١٧ في المائة لتبلغ مستوى عالياً جديداً؛ واستمر الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى غرب آسيا في الارتفاع للسنة السادسة على التوالي؛ وارتفعت مبالغ الاستثمار الموجهة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١٣ في المائة؛ كما ازداد توسع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة للسنة الثامنة على التوالي. غير أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جميع الأقاليم ستشهد انحداراً في عام ٢٠٠٩.

وتمكنت الصناعات الزراعية والاستخراجية من تخطي الأزمة بشكل جيد نسبياً مقارنة بصناعات حساسة للدورة الاقتصادية، من قبيل صناعات تصنيع المعادن. وإضافة إلى ذلك، هناك توقعات أفضل للاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات من قبيل تجارة الزراعة وكثير من الخدمات ومن المستحضرات الصيدلانية.

عرض عام

وفيما يتعلق بأسلوب الاستثمار، فإن الاستثمارات في مجالات جديدة غير مطروقة كانت في بداية الأمر أكثر صموداً في وجه الأزمة في عام ٢٠٠٨، إلا أنها تضررت تضرراً شديداً بها في عام ٢٠٠٩. ومن الجهة الأخرى، فإن عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود ما برحت آخذة في الانحدار المستمر، لكنها من المحتمل أن تكون هي الرائدة في تحقيق الانتعاش مستقبلاً. وحدثت أثناء الأزمة عمليات لا يستهان بها في مجال تصفية الاستثمار.

وحدث تراجع ملموس في الاستثمار الأجنبي المباشر من جانبي صناديق رأس المال السهمي الخاص، حيث نضب التمويل السهل. أما صناديق الثروات السيادية، التي تنعم بأصول ضخمة، فقد بلغت مستوى من الاستثمار الأجنبي المباشر قياسي الارتفاع في عام ٢٠٠٨، وإن واجهت هي أيضاً تحديات بسبب هبوط حصائل الصادرات في أوطانها.

والاتجاهات السياسية عموماً أثناء الأزمة ما برحت في غالبها مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر حتى الآن، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي. غير أنه ظهر نهج أكثر تقييداً في معالجة الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض البلدان. كما أن هناك أدلة متزايدة على الأخذ بحماية "مستترة".

الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي والتنمية

بإمكان المشاركة الأجنبية أن تؤدي دوراً لا يستهان به في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، وهي بلدان بحاجة ماسة إلى لاستثمار الخاص العام، ما يعمل على زيادة الإنتاجية ودعم التنمية والتحديث الاقتصاديين.

وقد تضاعفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي ثلاثة أضعاف، بحيث بلغت ٣ مليارات دولار سنوياً في الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٧، بغية تلبية احتياجات الأسواق الناشئة الكثيرة السكان إلى الواردات الغذائية، ولتلبية الطلب المتزايد على إنتاج الوقود الحيوي، ولتعويض حالات النقص في الأراضي والموارد المائية في بعض بلدان المصدر النامية. وما زالت هذه التدفقات ضئيلة مقارنة بالحجم الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، ولكن في كثير من البلدان المتدنية الدخل، تستأثر الزراعة بنصيب كبير نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد؛ وهذا الاستثمار هو بالتالي ذو شأن في تشكيل رأس المال في الصناعة. وعلاوة على ذلك، فالاستثمار الأجنبي المباشر في كامل سلسلة القيمة الزراعية هو أعلى بكثير، حيث تمثل الأغذية والمشروبات وحدها ما يزيد عن ٤٠ مليار دولار من التدفقات سنوياً.

وأشطة الزراعة التعاقدية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية منتشرة في جميع أنحاء العالم، حيث تشمل ما يزيد عن ١١٠ من الاقتصادات النامية والانتقالية، وتغطي مجموعة واسعة من السلع الأساسية، وفي بعض الحالات، تستأثر بنصيب عالٍ من الناتج.

والشركات عبر الوطنية لدى البلدان المتقدمة مهيمنة في مرحلتي ما قبل الإنتاج (المُورِدون) وما بعد الإنتاج (المجهزون وتجار التجزئة والمتعهدون) من سلسلة قيمة تجارة الزراعة. وفي الإنتاج الزراعي، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر من الجنوب (بما في ذلك تدفقات هذا الاستثمار فيما بين بلدان الجنوب) هو مماثل من حيث الأهمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الشمال.

ومشاركة الشركات عبر الوطنية في الزراعة في شكل استثمار أجنبي مباشر وزراعية تعاقدية قد يُسفر عن نقل التكنولوجيا والمعايير والمهارات، وعن تحسين فرص الحصول على الائتمان والوصول إلى الأسواق. هذه الأمور جميعها بإمكانها أن تُحسِّن إنتاجية الصناعة - بما في ذلك زراعة الأغذية الأساسية - وعن تحسين الاقتصاد إجمالاً. وعلاوة على ذلك، فإن إسهام الشركات عبر الوطنية في الأمن الغذائي لا يتصل فقط بالإمداد بالغذاء؛ فحسب، بل يشمل أيضاً زيادة سلامة الأغذية وتوفيرها بأسعار أرخص. وهذا يتوقف على انتعاش البلدان المتلقية للاستثمار سياسات قديمة بهدف جني أقصى قدر من المنافع من مشاركة الشركات عبر الوطنية والتقليل إلى أدنى حد من تكاليف هذه المشاركة.

وينبغي للحكومات صياغة سياسة استراتيجية متكاملة وإرساء إطار لوائح ناظم لأنشطة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي. وينبغي أن يشمل ذلك مجالات سياساتية حيوية، من قبيل تطوير البنى التحتية، والمنافسة، والتجارة وتيسيرها، والبحث والاستحداث. ومن الأهمية كذلك معالجة الهواجس الاجتماعية والبيئية المتصلة بانخراط الشركات عبر الوطنية.

وبإمكان الحكومات أيضاً ترويج الزراعة التعاقدية بين الشركات عبر الوطنية والمزارعين المحليين باتجاه النهوض بدخل المزارعين الذي يمكن التنبؤ به وزيادة القدرات الإنتاجية والمنافع المتأتية من سلاسل القيمة العالمية. وحميةً لمصالح المزارعين، بإمكان الحكومات أن تضع لهم عقوداً نموذجية ليستخدموها أو لينظروا في استخدامها عند تفاوضهم مع الشركات عبر الوطنية.

وضمناً للأمن الغذائي في البلدان الملتقمة للاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة للاستثمار التصديري التوجه في إنتاج المواد الغذائية الأساسية من قبل "مستثمرين جدد"، بإمكان بلدان المصدر والبلدان المستفيدة أن تنظر في وضع ترتيبات لمشاطرة الناتج.

وبغية معالجة هواجس الاستيلاء على الأراضي، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع مجموعة من المبادئ الأساسية التي تتناول ضرورة الشفافية في عمليات حيازة الأراضي الكبيرة النطاق، واحترام الحقوق القائمة في الأراضي، والحق في الغذاء، وحماية الشعوب الأصلية، والاستدامة الاجتماعية والبيئية.

وبإمكان الشركات بين القطاعين العام والخاص أن تكون أداة فعالة من أجل تحقيق "ثورة خضراء جديدة" في أفريقيا. وإحدى المبادرات في هذا الشأن هي إنشاء مراكز البذور والتكنولوجيا التي تعمل على تكييف تكنولوجيات زراعة البذور والتكنولوجيات المتصلة بها بحيث تتناسب مع الاحتياجات والأوضاع المحلية، ونشر هذه التكنولوجيات بين المزارعين المحليين، وبناء قدرات السكان الأصليين على الأجل الطويل.

عرض عام

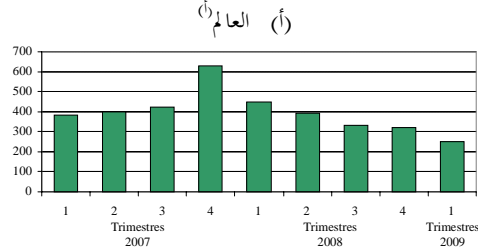
اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياساته وتوقعاته

في خضم أزمة مالية واقتصادية حادة، هبطت التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من مبلغ مرتفع عالمياً مقداره ٩٧٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٩٧ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، منخفضة بنسبة ١٤ في المائة. واستمر هذا الانزلاق في عام ٢٠٠٩، وبزخم إضافي: حيث تشير البيانات الأولية الواردة من ٩٦ بلداً إلى أنه، في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، هبطت الاستثمارات الوافدة هبوطاً إضافياً نسبته ٤٤ في المائة مقارنة بمستواها في الفترة ذاتها من عام ٢٠٠٨. ويُتوقع حدوث انتعاش بطيء في عام ٢٠١٠، إلا أن خطى هذا الانتعاش من شأنها أن تتسارع في عام ٢٠١١. كما عملت الأزمة على تغيير الصورة العامة للاستثمار، حيث زاد نصيب الاقتصادات النامية والانتقالية في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة وسريعة ليبلغ ٤٣ في المائة في عام ٢٠٠٨.

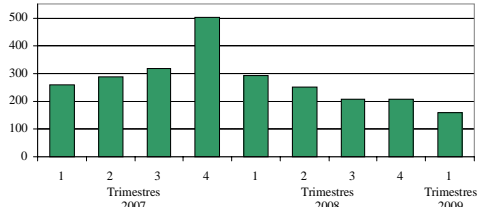
والانخفاض المسجل عالمياً في عام ٢٠٠٨ كان متبايناً فيما بين الفئات الاقتصادية الرئيسية الثلاث - البلدان المتقدمة، والبلدان النامية، والاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة - ما ينم عن إحداث الأزمة الراهنة أثراً أولياً متبايناً. وفي البلدان المتقدمة، منشأ هذه الأزمة المالية، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في عام ٢٠٠٨، بينما واصلت هذه الاستثمارات زيادتها في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية. ويبدو أن هذا التباين الجغرافي قد انتهى بحلول أواخر عام ٢٠٠٨ أو مطلع عام ٢٠٠٩، حيث تشير البيانات الأولية إلى حدوث انخفاض عام طال التجمعات الاقتصادية كافة (الشكل ١).

والانخفاض بنسبة ٢٩ في المائة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠٨ يُعزى بمعظمه إلى انخفاض قيمة عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود بنسبة ٣٩ في المائة بعد فترة خمسة سنوات من الارتفاع انتهت في عام ٢٠٠٧. ففي أوروبا، هبطت صفقات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود بنسبة ٥٦ في المائة، وفي اليابان بنسبة ٤٣ في المائة. والصفقات الكبرى في جميع أنحاء العالم - أي تلك التي تتجاوز قيمة معاملتها المليار دولار - كانت هي الأشد تضرراً بالأزمة.

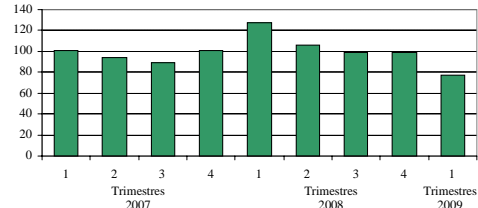
الشكل ١- مبالغ الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة، في كل ربع سنة، في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ (بمليارات الدولارات)



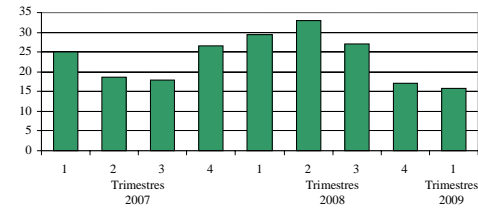
(ب) البلدان المتقدمة^(٢)



(ج) البلدان النامية^(٣)



(د) بلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (الاقتصادات الانتقالية)^(٤)



المصدر : الأونكتاد ، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية (www.unctad.org/fdistatistics).

(أ) المجموع بشأن ٩٦ بلداً يستأثر بنسبة ٩١ في المائة من الاستثمارات العالمية الوافدة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

(ب) المجموع بشأن ٣٥ بلداً يستأثر بقرابة جميع الاستثمارات الوافدة إلى البلدان المتقدمة في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

(ج) المجموع بشأن ٤٩ بلداً يستأثر بنسبة ٧٤ في المائة من الاستثمارات الوافدة إلى البلدان النامية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

(د) المجموع بشأن ١٢ بلداً يستأثر بنسبة ٩٥ في المائة من الاستثمارات الوافدة إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (الاقتصادات الانتقالية) في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، تخطت البلدان النامية الأزمة المالية العالمية بشكل أفضل مما تخطتها البلدان المتقدمة، حيث إن نظمها المالية كانت أقل ارتباطاً بالنظم المصرفية لدى الولايات المتحدة وأوروبا، تلك النظم التي تضررت تضرراً شديداً بالأزمة. وظل النمو الاقتصادي لدى البلدان النامية متيناً، تدعمه أسعار سلع أساسية آخذة في الارتفاع. واستمرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إليها في النمو، ولكن بخطى أبطأ كثيراً منها في السنوات السابقة، مسجلة زيادة بنسبة ١٧ في المائة لتبلغ ٦٢١ مليار دولار. وحسب كل إقليم على حدة، ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في عام ٢٠٠٨ زيادة ملحوظة في أفريقيا (٢٧ في المائة) وفي أمريكا اللاتينية والكاريبية (١٣ في المائة)، مواصلة الاتجاه التصاعدي الذي شهده الإقليمان كلاهما في السنوات السابقة. غير أنه، في النصف الثاني من العام ومطلع عام ٢٠٠٩، لحق الركود الاقتصادي العالمي بهذه البلدان كذلك، مؤثراً سلباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها. وشهدت الاستثمارات الوافدة إلى جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها توسعاً بنسبة ١٧ في المائة، مسجلة حدةً أقصى قدره ٣٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ أعقبه انخفاض لا يستهان به في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وساد نمط مماثل لدى الاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، حيث ارتفعت الاستثمارات الوافدة بنسبة ٢٦ في المائة لتبلغ ١١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ (ارتفاع قياسي) لكنها لم تلبث أن هبطت بنسبة ٤٦ في المائة، حسب التغيير من سنة لأخرى، في الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

وحدثت خلال السنة الماضية تغييرات كبيرة في أنماط الاستثمار الأجنبي المباشر، ما أحدث تغييرات في الترتيب الإجمالي لأكبر البلدان المتلقية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وبلدان مصدر هذه الاستثمارات. فبينما حافظت الولايات المتحدة على مركزها بوصفها أكبر البلدان المتلقية وأكبر بلدان المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨، فإن بلداناً نامية واقتصادات إنتقالية كثيرة برزت بوصفها بلداناً متلقية ومستثمرة كبيرة، حيث استأثرت بنسبة ٤٣ في المائة و ١٩ في المائة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة والصادرة، على التوالي، في عام ٢٠٠٨. وشهد عدد من بلدان أوروبا ترتيبها يهبط من حيث الاستثمارات الواردة والصادرة على السواء. فقد فقدت المملكة المتحدة مركزها بوصفها أكبر بلدان المصدر للاستثمار الأجنبي المباشر والبلدان المتلقية لهذا الاستثمار من بين البلدان الأوروبية. وحسنت اليابان مركزها كبلد مورّد له (الشكل ٢).

الشكل ٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، الاقتصادات العشر الأعلی ترتیباً فی عامی ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨^(١)
(بمليارات الدولارات)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩ : الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، المرفق، الجدول باء - ١.

(أ) مرتبة على أساس حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في عام ٢٠٠٨.

وازدادت في عام ٢٠٠٨ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الاقتصادات الضعيفة هيكلياً، ومن بينها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول النامية الجزرية الصغيرة، بنسب ٢٩ في المائة و ٥٤ في المائة و ٣٢ في المائة على التوالي. غير أنه، نظراً إلى الخصائص المميزة لهذه الفئات الثلاث من الاقتصادات، بما في ذلك اعتمادها على نطاق أضيق من السلع التصديرية التي تضررت بشدة نتيجة انخفاض الطلب من البلدان المتقدمة، فإن الأزمة الراهنة قد كشفت عن مواطن ضعفها في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد. لذلك فربما ترغب هذه الاقتصادات في النظر في ترويج الاستثمار الأجنبي

المباشر في صناعات أقل عرضة للتقلبات الدورانية، من قبيل الصناعات المتصلة بالزراعة، وبخاصة الأغذية والمشروبات، كجزء من استراتيجية تنويع.

السمات الهيكلية للانخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر

في أواخر عام ٢٠٠٨ والأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠٠٩، سُجلت حالات انخفاض لا يستهان بها في العناصر الثلاثة جميعها لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي: الاستثمارات السهمية، ورؤوس الأموال الأخرى (بصفة رئيسية القروض داخل الشركات)، والحصائل المعاد استثمارها. فقد هبطت الاستثمارات السهمية مع عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود. وَعَمَل تَدَيَّن أرباح الشركات الأجنبية المنتسبة على تدني الحصائل المعاد استثمارها، ما أسهم في الهبوط بنسبة ٤٦ في المائة الذي شهدته الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من البلدان المتقدمة في الربع الأول من عام ٢٠٠٩. وفي بعض الحالات، أفضت إعادة هيكلة الشركات الأم ومقارَّها إلى سداد الشركات الأجنبية المنتسبة قروضها غير المسددة وإلى تخفيض في صافي تدفقات رؤوس الأموال داخل الشركات من الشركات عبر الوطنية إلى شركاتها الأجنبية المنتسبة. ومن المسائل البالغة الأهمية أن الانخفاض التناسبي في الاستثمارات السهمية اليوم هو أكبر من الانخفاض المسجل أثناء فترة الركود السابقة.

ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨، ما برحت عمليات تصفية الاستثمارات، بما فيها الاستثمارات المعادة إلى أوطانها، والقروض العكسية داخل الشركات، وعمليات سداد القروض إلى الشركات الأم، تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الإجمالية في عدد من البلدان. فعلى سبيل المثال، بلغت عمليات تصفية الاستثمارات ١١٠ مليارات دولار في حالة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من ألمانيا، حيث استأثرت بما نسبته ٤٠ في المائة من إجمالي استثمارها الأجنبي المباشر منها في عام ٢٠٠٨. وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٩، فإن قرابة ثلث مجموع صفقات اندماج الشركات وحيازاتها عبر الحدود قد انطوت على تسليم شركات أجنبية إلى شركات أخرى (سواءً كانت مقارَّها في بلدٍ متلقٍ للاستثمار أو في بلدٍ مصدرٍ له أو في بلدٍ ثالث). وزاد ذلك من تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ومع أن عمليات تصفية الاستثمارات شائعة (حيث تمس ما بين ربع وأربعة أخماس مجموع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر)، فقد أصبحت هذه العمليات ملحوظة بوجه خاص أثناء حدوث أزمة ما. وفي الواقع أن دوافع تصفية الاستثمار قد ازدادت أثناء هذه الأزمة، حيث تسعى الشركات عبر الوطنية إلى الحد من تكاليف التشغيل، والتخلي عن الأنشطة غير الأساسية، وفي بعض الأحيان، إلى الانخراط في عمليات إعادة هيكلة على كامل نطاق صناعة ما.

أما عمليات الاستثمار في مجالات غير مطروقة (استثمارات جديدة وتوسيع المرافق القائمة) فكانت صامدة إجمالاً في عام ٢٠٠٨، إلا أنها تضررت بالأزمة منذ أواخر العام.

وتشير البيانات المتاحة عن عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود، حسب القطاع، إلى أن الشركات في عدد محدود من الصناعات قد زادت أنشطتها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨. ومن بين الصناعات التي شهدت ارتفاعاً في عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود (حسب القيمة) أثناء السنة المذكورة صناعات الأغذية والمشروبات والتبغ، ومما دفعها قديماً في ذلك قيام شركة Stichting Interbrew (بلجيكا) بشراء شركة Anheuser Busch (الولايات المتحدة). بمبلغ ٥٢ مليار دولار؛ والأدوات الدقيقة؛ والتعدين؛ وقلع الأحجار والنفط؛ والمركبات الآلية ومعدات النقل الأخرى؛ وخدمات الأعمال التجارية؛ وخدمات أخرى؛ والزراعة والقنص والحراجه وصيادة الأسماك؛ وفحم الكوك والنفط والوقود النووي؛ والإدارة العامة والدفاع. وعلى وجه العموم، شهد القطاع الأولي نمواً بنسبة ١٧ في المائة في قيمة عمليات اندماج الشركات وحيازتها في عام ٢٠٠٨، في حين أن قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات - اللذين يستأثران بأكبر نسبة من أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً - قد سجلا انخفاضاً بنسبتي ١٠ في المائة و ٥٤ في المائة على التوالي.

وخلفت الأزمة المالية والاقتصادية آثاراً متباينة في عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر التي اضطلعت بها الصناديق الخاصة، من قبيل صناديق الثروات السيادية أو صناديق رأس المال السهمي الخاص. فقد مُنيت هذه الصناديق الأخيرة بخسائر كبيرة، حيث أصابها الأزمة المالية في شريان حياتها، ألا وهو رأس المال اليسير، الذي أخذ يتقلص مع تزايد إدراك المقرضين لمدى المخاطر. وهبطت عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود من قبل هذه الصناديق إلى ٢٩١ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، أي بنسبة ٣٨ في المائة، بعد بلوغها ذروة قدرها ٤٧٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الحاد إلى أن تمويل عمليات شراء كامل الأسهم بتسهيلات إقراضية - وهذا التمويل الذي أسهم الإسهام الأكبر في نمو عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود من قبل هذه الصناديق نمواً كبيراً في السنوات السابقة - قد نُضِبَ تقريباً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

أما صناديق الثروات السيادية فقد سجلت ارتفاعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨، على الرغم من حدوث هبوط في أسعار السلع الأساسية، التي كثيراً ما تزود حصائل صادراتها تلك الصناديق بالتمويل. وإن قيمة ما تقوم به صناديق الثروات السيادية من

عمليات اندماج وشراء لشركات عبر الحدود - وهي الشكل السائد للاستثمار الأجنبي المباشر التي تقوم به تلك الصناديق - قد ارتفعت بنسبة ١٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ مقارنةً بعام ٢٠٠٧، حيث بلغت ٢٠ مليار دولار، وهو مبلغ صغير بالنسبة إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من الأصول التي تقوم بإدارتها. وعملت هذه الزيادة على مقاومة الاتجاه الهبوطي في مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر. غير أن ما شهدته عام ٢٠٠٨ من ركود اقتصادي حاد في البلدان المتقدمة ومن انتكاس عالمي في أسعار الأسهم قد أفضى إلى خسائر كبيرة في استثمارات صناديق الثروات السيادية (ويعزى ذلك جزئياً إلى تركُّز الاستثمارات تركُّزاً عالياً في صناعات الخدمات المالية والتجارية)، الأمر الذي أدى إلى إحداث ركود في خطى نمو ما تقوم به تلك الصناديق من صفقات اندماج شركات وحيازتها عبر الحدود. وعلاوة على ذلك، فإن كبر حجم صناديق الثروات السيادية ونواياها التي تعتبر غير اقتصادية قد أثارت قلقاً في عدد من البلدان، وبغية تبديد هذا القلق، وافق عدد من صناديق الثروات السيادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على مجموعة من المبادئ والممارسات التي تحظى بقبول عام - وهي ما تسمى بمبادئ سانتياغو. وإن الفرص المرتقبة لحدوث زيادات إضافية في ما تقوم به صناديق الثروات السيادية من عمليات اندماج وحيازة للشركات عبر الحدود قد تضاءلت تضاهلاً ملحوظاً، حسبما استُخلص من بيانات اندماج الشركات وحيازتها عن النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الدولي

يوجد اليوم نحو ٨٢٠٠٠ شركة عبر وطنية في جميع أنحاء العالم، مع ٨١٠٠٠٠ شركة أجنبية منتسبة إليها. هذه الشركات تنهض بدور رئيسي ومنتامي في الاقتصاد العالمي. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر أن صادرات الشركات الأجنبية المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية تستأثر بحوالي ثلث مجموع الصادرات العالمية من السلع والخدمات، وأن مجموع عدد الموظفين لديها في جميع أنحاء العالم قد قارب ٧٧ مليون في عام ٢٠٠٨ - أي ما يزيد عن ضعف مجموع القوة العاملة في ألمانيا. غير أن مكانتها الدولية لم تعزلها عن أسوأ انتكاس اقتصادي شهدته العالم منذ جيل من الزمن. وإن الانخفاض بنسبة ٤,٨ في المائة في رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في جميع أنحاء العالم قد تجلّى في التدني في قيمة الناتج الإجمالي، والمبيعات والأصول، وكذلك في عمالة الشركات الأجنبية المنتسبة إلى الشركات عبر الوطنية في عام ٢٠٠٨، ما يتباين تبايناً واضحاً مع معدلات النمو الضخمة التي بلغت أرقاماً مزدوجة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (الجدول ١).

الجدول ١- مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي في الفترة ١٩٨٢-٢٠٠٨

البند	القيمة بالأسعار الحالية (مليارات الدولارات)				معدل النمو السنوي (بالنسبة المئوية)			
	١٩٨٢	١٩٩٠	٢٠٠٧	٢٠٠٨	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩١-١٩٩٢	٢٠٠٧-٢٠٠٨	٢٠٠٨-٢٠٠٩
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة	٢٠٧	١٩٩٠	١٩٧٩	١٦٩٧	٢٣,٦	٢٢,١	٣٩,٤	٣٢,٤
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة	٢٣٩	١٨٥٨	٢١٤٧	١٨٥٨	٢٥,٩	١٦,٥	٣٥,٦	٥٨,٩
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	٧٩٠	١٤٩٠٩	١٥٦٦٠	١٤٩٠٩	١٥,١	٨,٦	١٦,٠	٤,٦
أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	٥٧٩	١٦٢٠٦	١٦٢٢٧	١٦٢٠٦	١٨,١	١٠,٦	١٦,٩	٥,١
السدخل على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	٤٤	١١٧١	١١٨٢	١١٧١	١٠,٢	٣٥,٣	١٣,٣	٢٣,٣
السدخل على الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	٤٦	١٢٥٢	١٢٥٢	١٢٧٣	١٨,٧	٢٠,٢	١٠,٣	٢٨,٤
عمليات اندماج وشراء الشركات عبر الحدود ^(١)	١١٢	٦٧٣	١٠٣١	٦٧٣	٣٢,٠	١٥,٧	٦٢,٩	٩١,١
مبيعات الشركات الأجنبية المنتجة	٢٥٣٠	٣١٧٦٤	٦٠٢٦	٣٠٣١١	١٩,٧	٨,٨	٨,١	٥,٤
المنتجات الإجمالية للشركات الأجنبية المنتجة	٦٢٣	١٤٧٧	٦٢٩٥	٦٠٢٠	١٧,٤	٦,٨	٦,٩	١٢,٩
مجموع أصول الشركات الأجنبية المنتجة	٢٠٣٦	٥٩٣٨	٧٣٤٥٧	٦٩٧٧١	١٨,١	١٣,٧	١٨,٩	٢٠,٥
صادرات الشركات الأجنبية المنتجة	٦٣٥	١٤٩٨	٥٧٧٥	٦٦٦٤	٢٢,٢	٨,٦	٣,٦	١٣,٨
موظفو الشركات الأجنبية المنتجة (بالآلاف)	١٩٨٦٤	٢٤٤٧٦	٨٠٣٩٦	٧٧٣٨٦	٥,٥	٥,٥	٩,٧	٨,٥
المنتجات المحلي الإجمالي (بالأسعار الحالية)	١١٩٦٣	٢٢١٢١	٥٥١١٤	٦٠٧٨٠	٩,٥	٥,٩	١,٣	٨,٤
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	٢٧٩٥	٥٠٩٩	١٢٣٩٩	١٣٨٢٤	١٠,٠	٥,٤	١,١	١١,٨
العوائد وإيرادات رسوم الترخيص	٩	٢٩	١٦٣	١٧٧	٢١,١	١٤,٦	٨,١	١٠,٦
صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج	٢٣٩٥	٤٤١٤	١٧٣٢١	١٩٩٩٠	١١,٦	٧,٩	٣,٧	١٣,٨

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩ : الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الجدول ١-٦.

والدراسة التي أعدها الأونكتاد بعنوان *استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١* تبين أن خطط الشركات عبر الوطنية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر ما برحت متأثرة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على الأجل القصير. وعلى خلاف الاستقصاء السابق، حيث لم تُبلَّغ سوى ٤٠ في المائة من الشركات عن تأثرها بالأزمة، ففي عام ٢٠٠٩، أنحى زهاء ٨٥ في المائة من الشركات عبر الوطنية في جميع أنحاء العالم باللائمة على الانكماش الاقتصادي العالمي لما خلفه من أثر في ما أجرته تلك الشركات من تخفيضات في خططها الاستثمارية؛ كما أنحى ٧٩ في المائة من تلك الشركات باللائمة على الأزمة المالية مباشرةً. هذان الجانبان كلاهما، منفصلين ومجتمعين، قد قلَّلا من قابلية انخراط الشركات عبر الوطنية في الاستثمار الأجنبي المباشر ومن قدرتها على ذلك.

كان للأزمة الاقتصادية والمالية أثر قوي على كامل نطاق الصناعة وعلى صعيد فرادى الشركات على السواء. ويتجلى ذلك في تناقص الأرباح وتزايد عمليات تصفية الاستثمارات والتسريح وإعادة التشكيل الهيكلي القسرية. ووفقاً لتقديرات الأونكتاد الأولية، فإن معدل تدويل أكبر الشركات عبر الوطنية قد تباطأ تباطؤاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٨، بينما هبطت أرباحها الإجمالية بنسبة ٢٧ في المائة.

وعلى الرغم من ذلك، فما زالت أكبر مائة شركة عبر وطنية في العالم تمثل نسبة لا يستهان بها من مجموع الإنتاج الدولي لجميع الشركات عبر الوطنية في العالم. ففي كل من السنوات الثلاث من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨، استأثرت هذه الشركات المائة، في المتوسط، بنسب ٩ في المائة و١٦ في المائة و١١ في المائة، على التوالي، مما يقدر من أصول أجنبية ومبيعات وعمالة لدى الشركات عبر الوطنية جميعها. واستأثرت قيمتها المضافة المجتمعة بقرابة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو نصيب ما برح مستقراً نسبياً منذ عام ٢٠٠٠.

أما من حيث التركيبة القطاعية لقائمة أكبر ١٠٠ شركة لعام ٢٠٠٧، فإن غالبية الشركات عبر الوطنية الأكبر ما زالت تعمل في قطاع التصنيع. وكانت شركات General Electric و Toyota Motor Corporation و Ford Motor Company من بين أكبر شركات التصنيع. غير أن الشركات عبر الوطنية التي تعمل في قطاع الخدمات ما برحت تزيد باطراد نصيبها بين أعلى ١٠٠ شركة. فكان ثمة ٢٦ شركة مدرجة في قائمة عام ٢٠٠٨، مقابل ١٤ شركة في عام ١٩٩٣، حيث شركتا Vodafone Group و Electricité de France من بين أكبرها. أما الشركات عبر الوطنية العاملة في القطاع الأولي - من قبيل Royal Dutch/Shell Group و British Petroleum Company و ExxonMobil

Corporation - فقد احتلت ترتيباً عالياً في القائمة، معززة بأصول أجنبية متنامية. أما الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية، فشغلت ٧ منها مراتب في القائمة، من بينها شركات تنويعية كبيرة، من قبيل CITIC Group و Hutchinson Whampoa، فضلاً عن شركات هامة لصناعة الإلكترونيات، من قبيل Samsung Electronics و LG Corporation.

وكانت عمليات أكبر ٥٠ شركة عبر وطنية مالية منتشرة انتشاراً جغرافياً أكبر في عام ٢٠٠٨ منه في أي وقت مضى؛ إلا أن من غير الواضح ماذا ستكون الآثار النهائية للثغرة التي حدثت في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩. ومع تدخل الحكومات على نطاق كبير في الخدمات المصرفية والمالية، بات بعض حكومات البلدان المتقدمة المساهم الأكبر أو الوحيد في العديد من أكبر الشركات عبر الوطنية العاملة في القطاع المالي. هذا التغير الملحوظ، مقترناً بتدهور البعض من أكبر الشركات عبر الوطنية العاملة في القطاع المالي، سيعبّر تغييراً كبيراً شكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المالية في السنوات القادمة.

التوقعات المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر

من المتوقع أن تظل الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر قائمة في عام ٢٠٠٩، حيث يتوقع أن ينخفض مستوى الوافد منها إلى ما دون ١,٢ تريليون دولار. غير أن من المتوقع أن يحدث انتعاش بطيء في هذا الاستثمار مع حلول عام ٢٠١٠ ليلعب ١,٤ تريليون دولار، وسيكتسب زخماً في عام ٢٠١١، حيث قد يصل مستواه إلى ما يقدر بمبلغ ١,٨ تريليون دولار - أي ما يعادل تقريباً مستواه في عام ٢٠٠٨.

وعلى الأجل القصير، ومع امتداد حالة الركود العالمي إلى عام ٢٠٠٩ وتوقع حدوث نمو بطيء في عام ٢٠١٠، فضلاً عن الهبوط الشديد في أرباح الشركات، يُتوقع أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر منخفضاً. وتبدو الشركات عبر الوطنية مترددة وفاترة الهمة بشأن توسيع نطاق عملياتها الدولية.

وتؤكد ذلك نتائج استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي: فالغالبية (٥٨ في المائة) من الشركات عبر الوطنية الكبيرة أفادت عن اعتزامها تخفيض إنفاقها من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٩ مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٨، بل إن قرابة ثلثها (أكثر من ٣٠ في المائة) توقعت انخفاضاً كبيراً. ونظراً لما حدث من هبوط بنسبة ٤٤ في المائة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة فعلاً في جميع أنحاء العالم في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، قد ينتهي عام ٢٠٠٩ بتدفقات أدنى كثيراً منها في عام ٢٠٠٨.

أما التوقعات المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر على الأجل المتوسط فهي أكثر تفاؤلاً. فالشركات عبر الوطنية التي أجابت على استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي تتوقع حدوث انتعاش تدريجي في ما تنفقه على الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٠، مع تزايد إنفاقها زحماً في عام ٢٠١١؛ بل إن نصف تلك الشركات تتوقع أن يتجاوز استثمارها الأجنبي المباشر في عام ٢٠١١ مستواها في عام ٢٠٠٨.

ومن المحتمل أن تتولى الولايات المتحدة، ومعها الصين والهند والبرازيل والاتحاد الروسي، قيادة عملية انتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر مستقبلاً، حسبما تبينته إجابات شركات عبر وطنية كبيرة على استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي. أما الصناعات الأقل تأثراً بالدورات الاقتصادية والتي تعمل في أسواق ذات طلب مستقر (كتجارة الزراعة وكثيراً من الخدمات)، والصناعات ذات توقعات النمو الأطول أجلاً (كالمستحضرات الصيدلانية) فمن المحتمل أن تكون هي المحرك لفترة الازدهار القادمة للاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، فبعد الأزمة مباشرة، حيث سيكون الاقتصاد العالمي في سبيله إلى الانتعاش، من المحتمل أن يعمل خروج الأموال العامة/الحكومية من الصناعات المعتلة على إحداث موجة جديدة من عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود.

التطورات التي حدثت مؤخراً في السياسات الاستثمارية على الصعيدين الوطني والدولي

على الرغم من الهواجس بشأن احتمال حدوث ارتفاع في الحماية الاستثمارية، ظل الاتجاه العام في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨ والنصف الأول من عام ٢٠٠٩ اتجاهاً يتصف بزيادة الانفتاح، بما في ذلك تخفيض الحواجز التي تعترض هذا الاستثمار وتخفيض ضرائب دخل الشركات. وتبين دراسة الأونكتاد الاستقصائية السنوية للتغيرات في القوانين والأنظمة الوطنية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر أنه قد تم الأخذ بزهاء ١١٠ من التدابير الجديدة المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨، من بينها ٨٥ تدبيراً يمنح رعاية أولى للاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول ٢). أما النسبة المئوية للتدابير التي تولي رعاية أقل للاستثمار الأجنبي المباشر فظلّت بلا تغيير مقارنة بعام ٢٠٠٧.

الجدول ٢- التغيرات في اللوائح التنظيمية الوطنية في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٨

	المتوسط السنوي		البلد
	١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٢	
عدد البلدان التي أدخلت تغيرات	٤٩	٦٦	٢٠٠٨ ٢٠٠٧ ٢٠٠٦ ٢٠٠٥ ٢٠٠٤ ٢٠٠٣ ٢٠٠٢ ٢٠٠١ ٢٠٠٠
عدد التغيرات في اللوائح التنظيمية	٩٥	١٣٢	٥٥ ٥٨ ٩١ ٩٢ ١٠٣ ٨٢ ٧٣ ٧١ ٧٠
رعاية أولى	٩٤	١٢١	١١٠ ٩٨ ١٧٧ ٢٠٣ ٢٧٠ ٢٤٢ ٢٤٦ ٢٠٧ ١٥٠
رعاية أقل	١	١١	٨٥ ٧٤ ١٤٢ ١٦٢ ٢٣٤ ٢١٨ ٢٣٤ ١٩٣ ١٤٧
			٢٥ ٢٤ ٣٥ ٤١ ٣٦ ٢٤ ١٢ ١٤ ٣

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الجدول ١-١٤.

استمر التوجه إلى التدقيق في الاستثمارات الأجنبية لدواعي الأمن الوطني. واعتمدت لهذا الغرض لوائح تنظيمية معمول بها في البعض من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ووسعت هذه اللوائح نطاق قواعد الإشعار الإلزامي أو مكنت الحكومات من منع عمليات حيازة أصول في الشركات المحلية. كما ساد اتجاه صوب تأميم الكيانات المملوكة لجهات أجنبية في الصناعات الاستخراجية، وبخاصة في أجزاء من أمريكا اللاتينية.

وأحدث استقصاء أجرته أمانة الأونكتاد لتطورات السياسات الاستثمارية في بلدان مجموعة العشرين، التي يبلغ عددها ٤٢ بلداً، يبين أن الغالبية العظمى من التدابير السياسية الخاصة بالاستثمار أو المتصلة به أو كليهما، التي اتخذتها هذه البلدان في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٩ كانت غير تقييدية إزاء الاستثمار الأجنبي الوافد والاستثمار المحلي الصادر. وفي الواقع أن عدداً كبيراً من التغيرات السياسية التي تم استقصاؤها كان في اتجاه تيسير الاستثمار، بما فيه الاستثمار الصادر. غير أنه تم أيضاً اتخاذ بضع تدابير سياسية مقيّدة للاستثمار الخاص (بما فيه الأجنبي) في قطاعات معينة شديدة الحساسية، أو تم الأخذ بمعايير واختبارات جديدة فيما يتعلق بالاستثمارات التي تثير هواجس فيما يتصل بالأمن الوطني.

واستمرت شبكة اتفاقات الاستثمار الدولية في التوسع أثناء عام ٢٠٠٨: فقد أبرمت ٥٩ معاهدة استثمار ثنائية جديدة، بحيث أصبح مجموع عددها ٦٧٦. كما ازداد عدد معاهدات ازدواج الضريبي زيادة قدرها ٧٥ معاهدة بحيث أصبح مجموعها التراكمي ٢٨٠٥ معاهدة. أما عدد الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الأحكام الاستثمارية (معظمها اتفاقات تجارة حرة تتضمن أحكاماً ملزمة للأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بتحرير الاستثمار

والحماية) فقد بلغ ٢٧٣ اتفاقاً بحلول نهاية عام ٢٠٠٨. وعلى خلاف ذلك، فحتى نهاية عام ٢٠٠٨، أوقف العمل بست معاهدات استثمار ثنائية. وبالتلازم مع ذلك، فمع اتساع نطاق اتفاقات الاستثمار الدولية، استمر أيضاً عدد المنازعات بين المستثمرين والدول في الازدياد، حيث بلغ مجموع هذه المنازعات ٣١٧ في نهاية عام ٢٠٠٨.

أثر الأزمة في السياسات المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر

لم تخلف الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة أي أثر رئيسي حتى الآن في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاتها، حيث إن هذا الاستثمار ليس هو سبب هذه الأزمة. غير أن بعض التدابير السياسية الوطنية ذات الطابع الأعم (برامج الإنقاذ الوطنية، برامج تحفيز الاقتصاد) التي تم الأخذ بها تصدياً للأزمة يُحتمل أن يكون لها أثر في الاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات الشركات عبر الوطنية بشكل غير مباشر. وربما يكون لها أثر إيجابي في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، حيث إن بإمكانها أن تساعد على تحقيق استقرار في الحدّات الاقتصادية الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر، إن لم يكن على تحسينها. ومن الجهة الأخرى، فقد أُبدت هواجس بأن التدابير السياسية القطرية قد تسفر عن حماية استثمارية يثارها مستثمرون محليين على مستثمرين أجانب أو بإقامتها عقبات أمام الاستثمار الصادر بغية إبقاء رؤوس الأموال في أوطانها.

وهناك أيضاً دلائل على أن بعض البلدان قد بدأت تميز ضد المستثمرين الأجانب أو منتجهم أو كليهما معاً بطريقة "مستترة" مستخدمة ثغرات في اللوائح التنظيمية الدولية. ومن الأمثلة على الحماية "الخفية" إيثار المنتجات ذات المحتوى "المحلي" في المشتريات الحكومية (وبخاصة مشاريع البنى التحتية العامة الضخمة)، ومنع المصارف فعلياً من الإقراض لعمليات أجنبية، والتذرع باستثناءات لدواعي "الأمن الوطني" توسّع نطاق تعريف الأمن الوطني، أو نقل الحواجز الحماية إلى مستويات دون وطنية تقع خارج نطاق تطبيق الالتزامات الدولية (في أمور المشتريات مثلاً).

واستشرافاً للمستقبل، يُطرح سؤال حاسم عن ماهية سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي سنتهجها البلدان المتلقية حالما يبدأ الاقتصاد العالمي في الانتعاش. فالزوح المتوقع للأموال العامة من الصناعات الرائدة يُحتمل أن يعزز الاستثمار الخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى ظهور موجة جديدة من التزعة القومية الاقتصادية لحماية الشركات الوطنية الرائدة من عمليات استيلاء عليها من قبل جهات أجنبية. وللاتفاقات الاستثمارية الدولية دور تنهض به في ضمان إمكانية التنبؤ بنظم الاستثمار الوطنية

وفي ضمان استقرار هذه النظم وشفافيتها. كما ينبغي لوضعي السياسات أن ينظروا في تعزيز ما للاتفاقات الدولية من بُعد في ترويج الاستثمار، وذلك من خلال وضع أحكام فعالة وتنفيذية. ومن الأمثلة على الحالات التي يمكن فيها للتعاون الدولي المتواصل أن يكون نافعاُ التأمينُ على الاستثمار وغير ذلك من التدابير التي تتخذها بلدان المصدر تشجيعاً للاستثمار الموجه إلى الخارج.

هذه التطورات جميعها، فضلاً عن آثار الأزمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، قد خلّفت آثاراً متباينة في نمط الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل إقليم على حدة (الجدول ٣).

الاتجاهات الإقليمية

ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى أفريقيا إلى ٨٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ - وهو مستوى قياسي آخر، على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وزاد ذلك من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم إلى ٥١١ مليار دولار. أما عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود، التي تضاعفت قيمتها أكثر من الضعفين في عام ٢٠٠٨، فقد أسهمت في جزء كبير من الزيادة في الاستثمارات الوافدة، بالرغم من القيود في السيولة العالمية. وكان ازدهار أسواق السلع الأساسية العالمية في السنة السابقة عاملاً رئيسياً في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقليم. وكان من بين الجهات الرئيسية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر كثير من منتجي الموارد الطبيعية الذين ما برحوا يجتذبون أنصبة كبيرة من الاستثمارات الوافدة إلى الإقليم في السنوات القليلة الماضية، فضلاً عن بعض البلدان الإضافية الغنية بالسلع الأساسية.

وإزداد في عام ٢٠٠٨ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى جميع الأقاليم الفرعية لأفريقيا، عدا شمالها. فبينما اجتذب الجنوب الأفريقي قرابة ثلث هذه الاستثمارات، سجلت بلدان غرب أفريقيا أكبر نسبة مئوية من الزيادة (٦٣ في المائة). وكانت البلدان المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، إلا أن نصيبها في رصيد هذا الاستثمار في الإقليم قد انخفض على مر الزمن.

الجدول ٣- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب الإقليم وبلدان مختارة، في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٨
(مليارات الدولارات وبالنسب المئوية)

	الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد									
	١٩٩٥					٢٠٠٠				
	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	٢٠٠٠
	١٥٦,٥	١٨٠,٩	١١٥,٩	٧٤,٥	٧٤,٥	٥٠,٧	٦٦,٣	٦٦,٣	٦٦,٣	٦٦,٣
	٩٤٤,٥	١٢٧,٥	٧٩٩,٦	٦٨٩,٩	٤١١,٥	٣٠٩,٩	٤٤٦,٢	٤٤٦,٢	٤٤٦,٢	٤٤٦,٢
	٨٣٧,٥	١١٩٢,١	٦٩٧,٢	٦٠٩,٧	٣٧٧,٣	٢٨٥,٠	٤١٦,٩	٤١٦,٩	٤١٦,٩	٤١٦,٩
	١٢٨,٥	٧٣٥,٥	٥٠,٣	٤٥,٨	٣١,٥	٢٨,٨	٣٥,١	٣٥,١	٣٥,١	٣٥,١
	٣١١,٨	٣٧٨,٤	٢٢٤,٢	١٥٤	٢٩٤,٩	١٢٥,٩	١٢٥,٩	١٢٥,٩	١٢٥,٩	١٢٥,٩
	١٢٢,٣	٨٧,١	٨٢,٨	٩,١	٥٧,٧	٤٦,١	٣٩,٢	٣٩,٢	٣٩,٢	٣٩,٢
	٢٩٢,٧	٣٨٥,٥	٢١٥,٣	١٢٦,٧	١٢٠,٤	٤٥,٥	٧٤,٥	٧٤,٥	٧٤,٥	٧٤,٥
	٩,٣	١٠,٦	٧,٢	٢,٣	٢,١	١,٣	٢,٤	٢,٤	٢,٤	٢,٤
	٦٣,٢	٥١,٧	٦٢,٦	٣٦,٥	٢٨,٥	٢١,١	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤	١٤,٤
	٢٢٠,٢	٢٢٣,١	١٤٤,٥	٨٤,٤	٩٠,٤	٢٣,٥	٥١,٠	٥١,٠	٥١,٠	٥١,٠
	٢٢,٥	٢٢٣,٥	١٤٤,٤	٨٤,٣	٩٠,٣	٢٢,٩	٥١,٠	٥١,٠	٥١,٠	٥١,٠
	٣٣,٧	٤٨,٣	٢٤,٥	١٢,٩	٨,١	١,٤	١,٩	١,٩	١,٩	١,٩
	١٣٦,٢	١١١,٢	٨٢,٣	٤٩,٨	٦٤,٩	١٧,٤	٣٩,٦	٣٩,٦	٣٩,٦	٣٩,٦
	٥٦,٣	٢٢,٥	١١,٢	١٢,٣	٥,٥	٢,٩	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
	١٨٢,٢	١٧,٨	١٤,٩	٣,٥	٣,٣	١,٦	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣
	٣٢,١	٤٥,٨	٢٣,٣	١٨,١	١٧,٥	٥,٣	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢	١٠,٢
	٥٨,٥	٥١,٥	٢٣,٧	١٤,٣	١٤,١	١٠,٧	٢,٥	٢,٥	٢,٥	٢,٥
	١,٦	١,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١
	٥٧,٩	٥٠,١	٢٢,٣	١٤,٥	١٣,٨	١٠,٦	١٩,٩	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣
	١,٨٥٧,٧	٢,١٤٦,٥	١,٣٩٦,٩	٨٧٩,٠	٩٢٩,٦	٥٦٣,٤	٧٠٢,٨	١,٩٧٧,٤	١,٩٧٧,٤	١,٩٧٧,٤
	٨١,١	٨٤,٣	٨٢,٩	٨٤,٤	٨٥,٥	٩٠,٠	٨٩,١	٥٦,٧	٥٦,٧	٥٦,٧
	١٥,٨	١٣,٣	١٥,٤	١٤,٥	١٣,٥	٨,١	١٠,٦	٣٦,٦	٣٦,٦	٣٦,٦
	٣,١	٢,٤	١,٧	١,٦	١,٥	١,٩	١,٣	٦,٧	٦,٧	٦,٧

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، المرفق، الجدول باء-١.

واعتمد عدد من بلدان أفريقيا تدابير سياساتية لجعل بيئة الأعمال التجارية أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشر، مع أن المناخ الاستثماري الإجمالي في الإقليم ما زال يعرض صورة مختلطة. فعلى سبيل المثال، أنشأت بعض الحكومات الأفريقية مناطق اقتصادية حرة ووضعت مدونات استثمارية جديدة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وخصخصة المرافق العامة. غير أن بعض البلدان اعتمدت أيضاً لوائح تنظيمية تنطوي على معاملة أقل رعاية، من قبيل زيادة الضرائب.

وعلى الصعيد الثنائي، واصلت بلدان أفريقيا اتخاذ تدابير متصلة بالاستثمار. ففي عام ٢٠٠٨، وقّع ١٢ بلداً على ١٣ معاهدة استثمار ثنائية، ووقعت ٦ بلدان على ٩ معاهدات ازدواج ضريبي، ما رفع مجموعي عددي هذين النوعين من المعاهدات إلى ٧١٨ و٤٦٧ على التوالي. وكما في الماضي، فمعظم معاهدات الاستثمار الثنائية (٨) ومعاهدات الازدواج الضريبية (٤) المبرمة لعام ٢٠٠٨ كانت مع بلدان متقدمة. وعلى الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثلاثة قوانين متصلة بقواعد الاستثمار وطرائق تنفيذها، وأبرم كل من الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا اتفاقاً مع الولايات المتحدة.

ومن المحتمل أن يحدث في عام ٢٠٠٩ انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى أفريقيا عقب ستة أعوام من النمو المتواصل. والأسباب الرئيسية لذلك هي تباطؤ خطى الاقتصاد العالمي، وتدني الأسعار العالمية للسلع الأساسية، وتفاقم الأزمة المالية في كثير من البلدان المتقدمة وفي الاقتصادات النامية الآخذة في النمو السريع. غير أن التوقعات التفاؤلية المرتقبة للأسعار العالمية للسلع الأساسية ربما يكون لها أثر إيجابي في الاستثمارات الوافدة على الأجل المتوسط. هذا التنبؤ تؤيده نتائج استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي.

وظلت جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها تسجل نمواً قوياً في الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إليها في عام ٢٠٠٨ (١٧ في المائة)، حيث بلغت ذروة جديدة قدرها ٣٠٠ مليار دولار. إلا أن البيانات المتاحة في مطلع عام ٢٠٠٩ تشير إلى حدوث تراجع كبير، وتثير الشكوك حول الفرص المرتقبة للاستثمار الأجنبي المباشر على الأجل القصير.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، كان معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر متبايناً، حيث بلغ ٤٩ في المائة في جنوب آسيا، و٢٤ في المائة في شرق آسيا، وناقص ١٤ في المائة في جنوب شرق آسيا، حيث كانت مبالغ الاستثمار الوافد ٥١ مليار دولار و١٨٧ مليار دولار و ٦٠ مليار دولار على التوالي. وتباينت أحجام الاستثمار الوافدة إلى الاقتصادات

الرئيسية في الإقليم تبايناً ملحوظاً كذلك: فقد ارتفعت ارتفاعاً سريعاً في الصين والهند وجمهورية كوريا؛ وواصلت نموها في هونغ كونغ (الصين)؛ وانخفضت قليلاً في تايلند وماليزيا؛ وهبطت هبوطاً حاداً في مقاطعة تايوان الصينية وسنغافورة. أما الصين، التي بلغت الاستثمارات الوافدة إليها مستوى تاريخياً (١٠٨ مليار دولار)، فأصبحت ثالث أكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. والهند، التي بلغ حجم الاستثمارات الوافدة إليها ٤٢ مليار دولار، باتت ثالث عشر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر. وعلى خلفية الأزمة المالية العالمية، فإن قدرة هذين الاقتصاديين الناشئين الأكبرين على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر قد غيرت شكل التدفقات العالمية لهذا الاستثمار. فالاستثمارات الوافدة إليهما تتأثر حتماً بالأزمة، لكن التوقعات المرتقبة لهما على الأجلين المتوسط إلى الطويل ما زالت واعدة. ويؤكد ذلك استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي: حيث إن الإجابات على الاستقصاء قد وضعت الصين والهند في الترتيبين الأول والثالث، على التوالي، من بين أكثر البلدان اجتذاباً للاستثمار الأجنبي المباشر.

وظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في مجال الخدمات تزداد زخماً في جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها في عام ٢٠٠٨. ويتجلى ذلك في القيمة الآخذة في التزايد لعمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في قطاع الخدمات بالإقليم. واستأثر هذا القطاع بالنصيب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الاقتصادات، مع أن الاستثمارات في المصارف هبطت نتيجة للأزمة المالية العالمية. والاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى قطاع الخدمات في الصين والهند ارتفع، وبخاصة في خدمات من قبيل الهياكل الأساسية وصناعات التجزئة. ففي الهند، افتتحت شركة Wal-Mart (الولايات المتحدة) أول مخازنها التجارية في عام ٢٠٠٨، وتعزم فتح ١٥ مخزناً آخر خلال السنوات القليلة القادمة.

وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ ليبلغ ١٨٦ مليار دولار، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى الاستثمارات الكبيرة الصادرة عن الصين. وأصبحت الهند مستثمراً هاماً، وإن ظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عنها عند ذات المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠٧. وقطعت الصين شوطاً لا بأس به بوصفها مصدراً هاماً للاستثمار الأجنبي المباشر: فقد أصبح ترتيبها الثالث عشر في العالم والثالث بين جميع الاقتصادات النامية والانتقالية في عام ٢٠٠٨. فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن الصين ٥٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، بارتفاع نسبته ١٣٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧. وفي مطلع عام ٢٠٠٩، استمرت

الاستثمارات الصادرة عنها في الارتفاع. بل إن التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، وأسعار الأصول الآخذة في الانخفاض في الخارج نتيجة للأزمة، قد أتاحت للشركات الصينية فرصاً في عمليات اندماج الشركات وشرائها. وعلى نقيض ذلك، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن الاقتصادات الرئيسية الأخرى في الإقليم قد تباطأت عموماً في مطلع عام ٢٠٠٩، حيث إن الأزمة قد قللت إلى حد كبير من قدرة ودوافع كثير من الشركات عبر الوطنية لهذه الاقتصادات على الاستثمار في الخارج.

واستمر تزايد عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود التي تقوم بها شركات من جنوب آسيا وشرقها وجنوب شرقها في البلدان المتقدمة. ففي القطاع الأولي، باتت شركات التعدين والمعادن الكبيرة من الصين والهند، إضافة إلى شركات النفط، ناشطة بشكل متزايد في حيازة أصول في الخارج. فعلى سبيل المثال، قامت شركة Chinalco (الصين)، بالتعاون مع شركة Alcoa (الولايات المتحدة)، بحيازة حصة نسبتها ١٢ في المائة في شركة Rio Tinto plc (الولايات المتحدة). بمبلغ ١٤ مليار دولار في عام ٢٠٠٨. وفي مجال التصنيع، قامت مؤخراً شركة Tata Motors (الهند) بحيازة شركة Jaguar Cars (المملكة المتحدة). بمبلغ ٢,٣ مليار دولار. وفي قطاع الخدمات، كان من بين الصفقات الكبيرة، على سبيل المثال، قيام شركة Temasek Holdings (سنغافورة) باستثمار في شركة Merrill Lynch (الولايات المتحدة).

وفي بعض البلدان، حدثت في السياسات والتشريعات الوطنية تغييرات مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك، على سبيل المثال، بزيادة الحدود القصوى لهذا الاستثمار أو بإلغائها أو بتبسيط الإجراءات المعتمدة. وأفضى ذلك إلى زيادة انفتاح الأسواق وإيجاد بيئة تمكينية أفضل للأعمال التجارية من أجل المستثمرين الأجانب. وأخذت بضعة بلدان أخرى بسياسات وقوانين جديدة لحماية الصناعات الحساسة. وأبرم الإقليم ١٩ معاهدة استثمار ثنائية و١٣ معاهدة ازدواج ضريبي في عام ٢٠٠٨، وظل هو أكثر الأقاليم النامية نشاطاً، حيث أبرم عشرة اتفاقات جديدة غير ما وقعته من معاهدات استثمار ثنائية ومعاهدات ازدواج ضريبي. وأبرمت سنغافورة اتفاقات تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي ومع الصين وبيرو، بينما أبرمت الصين اتفاقات مع نيوزيلندا وبيرو. وأبرمت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) اتفاقاً للتجارة الحرة مع اليابان وأستراليا ونيوزيلندا؛ وأبرمت فييت نام اتفاق تجارة حرة مع اليابان.

وازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى غرب آسيا في عام ٢٠٠٨ للسنة السادسة على التوالي. فقد ارتفعت هذه الاستثمارات بنسبة ١٦ في المائة لتبلغ ٩٠ مليار دولار، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى نمو ذي شأن في حجم الاستثمارات الوافدة إلى العربية السعودية (نسبته ٥٧ في المائة ومقداره ٣٨ مليار دولار)، وبخاصة في العقارات والبتروكيماويات وتكرير النفط. ودعم ذلك موقف البلد بوصفه المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم. وكان نمو الاستثمار الأجنبي المباشر متبائناً بين بلدان الإقليم الأخرى. فكان سلبياً، مثلاً، في ثاني وثالث أكبر بلدين متلقين، وهما تركيا والإمارات العربية المتحدة. ففي تركيا، انخفض حجم الاستثمارات الواردة إليها إلى ١٨ مليار دولار، ما يشكل انخفاضاً بنسبة ١٧ في المائة، بعد المستوى الاستثنائي الذي بلغه في عام ٢٠٠٧، حيث حدث عدد من عمليات إدماج الشركات وحيازتها عبر الحدود، كانت من كبرى هذه الصفقات في القطاع المالي. وفي الإمارات العربية المتحدة، انخفضت مبالغ الاستثمارات الوافدة بنسبة ٣ في المائة، حيث بلغت ١٤ مليار دولار، نظراً لتأثر القطاعات السياحية والعقارية والمصرفية في دبي تأثراً شديداً بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

ومنذ الربع الثالث من عام ٢٠٠٨، عمل الهبوط الحاد في أسعار النفط والتردي التدريجي في التوقعات المرتقبة للاقتصاد العالمي على فتور التفاؤل الذي كان سائداً في الإقليم خلال السنوات الست السابقة. وتأثر المشاريع الإنمائية على امتداد الإقليم تأثراً شديداً بتأزم أوضاع أسواق الائتمان العالمية. وقد تقلص عدد المصارف الدولية المستعدة لتقديم قروض للمشاريع في بلدان مجلس التعاون الخليجي تقلصاً حاداً. ونتيجة لذلك، تم تأخير مشاريع أساسية في قطاعات النفط والغاز والصناعات والهيكل الأساسية، وهي قطاعات كانت تتلقى مبالغ كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى تخفيض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في عام ٢٠٠٩.

وكانت العقارات والبتروكيماويات والتكرير والتشييد والتجارة هي المحركات الرئيسية للوافد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدين المتلقين الرئيسيين في الإقليم، وهما العربية السعودية وتركيا. فقد اجتذبا معاً ٦٣ في المائة من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الإقليم في عام ٢٠٠٨. وازدادت الاستثمارات الواردة في القطاع العقاري بنسبة ١٢٠ في المائة لتبلغ ١٠,٩ مليار دولار، وفي تكرير النفط والبتروكيماويات بنسبة ٣٧ في المائة لتبلغ ١٢ مليار دولار، وفي التشييد بنسبة ١٠٤ في المائة لتبلغ ٣,٧ مليار دولار، وفي التجارة بنسبة ١٥٤ في المائة لتبلغ ٢,٩ مليار دولار.

وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة عن غرب آسيا بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، فبلغت ٣٤ مليار دولار، وهذا الانخفاض يعزى بدرجة كبيرة إلى الهبوط الملحوظ، (بنسبة ٤٥ في المائة) في قيمة صافي عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود من قبل شركات عبر وطنية غرب آسيوية. وأشد الانخفاضات حدثت في العربية السعودية (من ١٣ مليار دولار إلى ١ مليار دولار) وفي قطر (من ٥,٣ مليار دولار إلى ٢,٤ مليار دولار). ونتيجة لما خلفته الأزمة العالمية من خسائر كبيرة، بات المستثمرون في الخارج أكثر ابتعاداً عن المخاطرة، وحوّل بعضهم إنفاقهم إلى اقتصاداتهم المتضررة من الأزمة. ومن الجهة الأخرى فإن الهبوط الذي شهدته أسواق الأسهم العالمية قد أتاح فرصاً استثمارية جديدة للكليات التي تديرها الحكومات. فبعض هذه الكليات، من قبيل صناديق الثروات السيادية لإمارة أبوظبي، قد بدأت بالفعل بإجراء حيازات تدعم أهداف تنميتها الاقتصادية الوطنية. وهذا يبشر بزيادة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة إلى الخارج في عام ٢٠٠٩.

واستمر في عام ٢٠٠٨ الاتجاه صوب انتهاج سياسة أكثر تحملاً فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان. ومن الأمثلة على ذلك إجراء تخفيضات في الرسوم الضريبية المفروضة على الشركات الأجنبية، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، وتحرير نظام أسعار الصرف من القيود، وتحسين فرص حصول المستثمرين على التمويل، وتيسير الاستثمار. وأبرم الإقليم ١٥ معاهدة استثمار ثنائية جديدة و١٢ معاهدة ازدواج ضريبي جديدة في عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، أبرمت اتفاقات تجارة حرة تتضمن أحكاماً استثمارية بين تركيا وشيلي، وكذلك بين مجلس التعاون الخليجي وسنغافورة.

وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٣ في المائة إلى ١٤٤ مليار دولار، بالرغم من الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. وكان النمو متفاوتاً فيما بين الأقاليم الفرعية. فقد ارتفع بنسبة ٢٩ في المائة في أمريكا الجنوبية - حيث إن ٤٩ في المائة من الاستثمارات الوافدة التي بلغت قيمتها ٩٢ مليار دولار كان موجهاً إلى البرازيل - وانخفضت بنسبة ٦ في المائة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. ويعزى هذا التباين إلى تغير وقع الأزمة على اقتصادات الإقليمين الفرعيين: فتضررت أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تضرراً مباشراً من تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة، في حين أن أمريكا الجنوبية - التي تعتمد اعتماداً أكبر على حصائل صادرات السلع الأساسية - قد تأثرت في وقت لاحق من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية.

وظلت الأنشطة المتصلة بالموارد الطبيعية هي الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الجنوبية، وباتت هذه الأنشطة بشكل متزايد هدفاً هاماً من أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وعلى وجه الخصوص، ازدهر الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة استخراج المعادن في عام ٢٠٠٨: فإن صافي قيمة عمليات اندماج الشركات وحيازاتها عبر الحدود، وهي العمليات التي تستهدف هذه الصناعة، قد بلغ ٩ مليارات دولار - أي إنها زادت ثمانية أضعاف عما كانت في العام السابق. وعلى نقيض ذلك، فإن قيمة عمليات اندماج الشركات وحيازاتها عبر الحدود في صناعة النفط والغاز قد تحولت سلباً، ما يدل على تصفية الشركات الأجنبية استثماراتها، فضلاً عن حدوث عمليات تأميم، في هذه الصناعة. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية نظراً لحدوث هبوط حاد في هذه الاستثمارات الموجهة إلى أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، حيث إن أنشطة التصنيع التصديرية التوجه المملوكة لجهات أجنبية هي أنشطة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدورة الاقتصادية لدى الولايات المتحدة. وفي أمريكا الجنوبية، فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في الصناعات التحويلية، وهي استثمارات مركزة تركيزاً عالياً في الأنشطة المتصلة بالموارد الطبيعية الموجهة توجهاً أكبر إلى الأسواق الداخلية وإلى وجهات تصديرية غير الولايات المتحدة، كانت مستقرة نوعاً ما.

وإزداد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي في عام ٢٠٠٨ بنسبة ٢٢ في المائة إلى ٦٣ مليار دولار، نظراً للزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات الصادرة من أمريكا الجنوبية (ارتفعت بنسبة ١٣١ في المائة). وعوضت هذه الزيادة الانخفاض الذي حدث بنسبة ٢٢ في المائة في الاستثمارات الصادرة من أمريكا الوسطى والكاريبي. وسُجلت أقوى زيادة في البرازيل (١٨٩ في المائة)، حيث بلغت قيمة الاستثمارات الصادرة ٢٠ مليار دولار، بينما انخفضت قيمة الاستثمارات الصادرة من المكسيك إلى ٦٨٦ مليون دولار بعد أن كانت قد بلغت ٨ مليارات دولار. أما قيمة صافي عمليات حيابة الشركات عبر الحدود من قبل شركات مكسيكية فكانت سلبية في عام ٢٠٠٨ (-٣٥٨ مليون دولار)، ما يدل على أن ما قامت به الشركات الأجنبية المنتسبة حالياً إلى شركات عبر وطنية تتخذ المكسيك مقاراً لها من مبيعات كانت أعلى من مشتريات شركات أجنبية من قبل شركات عبر وطنية تتخذ المكسيك مقاراً لها.

وإن التحول صوب نهوض الدولة بدور أكبر في الاقتصاد قد استمر في عدد من البلدان وامتد إلى أنشطة جديدة. وأسفر هذا عن مزيد من عمليات التأميم في صناعة النفط

والغاز. واتخذ بعض البلدان تدابير لتعزيز المشاريع الوطنية الرائدة. ولم تبرم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سوى ٦ معاهدات استثمار ثنائية و٨ معاهدات ازدواج ضريبي في عام ٢٠٠٨. وأبرمت دول محفل الكاريبي اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، موافقةً بذلك على تحرير القيود المفروضة على الاستثمار تحريراً تدريجياً ومتبادلاً ومتماثلاً.

ويُتوقع أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي والصادرة منه سينخفض في عام ٢٠٠٩، مع انتشار آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية عبر الإقليم.

وازدادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة للسنة الثامنة على التوالي، حيث بلغت ١١٤ مليار دولار - وهو مستوى قياسي - على الرغم من الاضطراب المالي والمنازعات في مناطق معينة من الإقليم. وتمت الأجنبية المباشرة الوافدة نمواً سريعاً في الإقليمين الفرعيين كليهما، وبخاصة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وبينما، في جنوب شرق أوروبا، معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة ظلت تحركها خصخصة ما تبقى من أصول مملوكة للدولة، ففي رابطة الدول المستقلة، كان الاستثمار من قبل الشركات عبر الوطنية مدفوعاً بالرغبة في إمكانية الوصول إلى أسواق المستهلكين المحلية الآخذة في النمو، وبالرغبة في الاستفادة من الفرص التجارية الناشئة عن تحرير صناعات مختارة من القيود. وظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة موزعة توزيعاً متفاوتاً، حيث استأثرت ثلاثة بلدان (الاتحاد الروسي وكازاخستان وأوكرانيا، حسب هذا الترتيب) بنسبة ٨٤ في المائة من المجموع للإقليم. والاستثمارات الكبيرة في صناعة توليد الطاقة، وهي صناعة محررة من القيود، وفي صناعة السيارات وفي العقارات، قد أسهمت في كبر حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الاتحاد الروسي، مع أن القسط الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد قد ظل في المشاريع المتصلة بالموارد الطبيعية. وإن الاستثمار الأجنبي المباشر في مشاريع النفط والغاز الطبيعي في كازاخستان، والاستثمار الكبير في قطاع المصارف وفي صناعة الصلب في أوكرانيا، قد عملا على رفع مستوى استثمارات عام ٢٠٠٨ في كلا البلدين.

وإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الخارج في عام ٢٠٠٨، والتي هيمنت عليها مجدداً شركات عبر وطنية روسية، فضلاً عن بعض الاستثمارات من كازاخستان، قد حافظت على اتجاهها التصاعدي، بالرغم من بعض عمليات تصفية الاستثمار التي حدثت في الاتحاد الروسي في الجزء الثاني من عام ٢٠٠٨. ومع التباطؤ في الطلب

الأجنبي على منتجات شركات الإقليم عبر الوطنية، حولت هذه الشركات استراتيجياتها من توسيع نطاق أسواق منتجاتها في الخارج إلى الحصول على الابتكارات التكنولوجية وعلى المعارف المتقدمة في مجالي التسويق والإدارة.

وأسفرت الفرص السوقية الجيدة عن زيادة في عمليات اندماج وحيازة عبر الحدود لشركات في الإقليم تعمل في مجال الصناعات التحويلية ولا تعتبر "استراتيجية" (بصفة رئيسية في صناعة السيارات والصناعات التعدينية). وشهدت المشاريع الاستثمارية عبر الحدود في القطاعين الأولي والخدمات توقفاً مؤقتاً عقب بلوغها قيماً مرتفعة ارتفاعاً استثنائياً في عام ٢٠٠٧. غير أن المستثمرين الاستراتيجيين ما زالوا يستثمرون في استغلال حقول نفط وغاز هائلة ومعقدة.

وفي عام ٢٠٠٨، واصلت بلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة تحرير لوائحها الناظمة للاستثمار الأجنبي المباشر من القيود في صناعات معينة، من قبيل توليد الطاقة الكهربائية، والأعمال المصرفية، وتجارة التجزئة، والاتصالات. وعلى عكس ذلك، أجرت بعض البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تغييرات سياساتية معينة تتعامل مع المستثمرين الأجانب تعاملًا أقل رعاية، من قبيل تشديد قيودها على الموارد الطبيعية من خلال التشريع. وأبرمت بلدان في الإقليم ٢٥ معاهدة ازدواج ضريبي و١٩ معاهدة استثمار ثنائية في عام ٢٠٠٨.

إن تباطؤ خطى النمو الاقتصادي في جميع بلدان جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، والهبوط في أسعار السلع الأساسية، إلى جانب الاستنفاد الكامل تقريباً لفرص الخصخصة الرئيسية، هي عوامل يَحتمل أن تفضي إلى تناقص كبير في الاستثمار الأجنبي المباشر في الإقليم.

وتؤيد هذا التنبؤ البيانات الأولية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وعمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود في الربع الأول من عام ٢٠٠٩، ومشاعر المستثمرين، التي تتجلى في نتائج الدراسة الاستقصائية التي أعدها الأونكتاد عن الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي.

ونظراً لأن الأزمة الاقتصادية والمالية والتراجع الاقتصادي المتسارع يؤثران تأثيراً خطيراً في جميع اقتصادات العالم الرئيسية، فقد تقلص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى البلدان المتقدمة والصادر منها تقلصاً حاداً في عام ٢٠٠٨، بعد أن بلغ ذروات تاريخية في عام ٢٠٠٧. فقد هبطت الاستثمارات الوافدة بنسبة ٢٩ في المائة إلى ٩٦٢ مليار دولار،

وحدثت هذه الانخفاضات في البلدان الملتقمة الرئيسية جميعها عدا الولايات المتحدة. وانخفض مستوى الاستثمارات الموجهة إلى البلدان الـ ٢٧ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٨، إلى ٥٠٣ مليارات دولار، حيث أسهمت الأزمة المالية والانتكاسة الاقتصادية في تقليص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في غالبية هذه البلدان. وعلى خلاف ذلك، فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الولايات المتحدة، بصفة رئيسية من مستثمرين أوروبيين، قد ارتفع بنسبة ١٧ في المائة، ليبلغ ذروة لم يبلغها من قبل، إذ وصل إلى ٣١٦ مليار دولار.

أما الهبوط في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المتقدمة فكان أشد وطأة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات، وفقاً للبيانات المتعلقة بعمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود، في حين أن عملية الإدماج في صناعتي التعدين وقلع الحجارة، والمشاركة المتزايدة لشركات كبيرة من البلدان النامية (لا سيما من الصين)، قد أسهما في ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الأولي في عام ٢٠٠٨.

وإن الانخفاض في الحصائل المعاد استثمارها، بسبب تدني الأرباح وإعادة توجيه القروض من الشركات الأجنبية المنتسبة إلى مقار الشركات عبر الوطنية، قد خفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان المتقدمة في عام ٢٠٠٨ بنسبة ١٧ في المائة إلى ١,٥ ترليون دولار. بيد أنه، على غرار ما جرى في الماضي، حافظت البلدان المتقدمة، كمجموعة، على مركزها بوصفها أكبر مستثمر صافٍ في الخارج. ومن بين أكبر بلدان مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر، لم تشهد سوى اليابان وسويسرا وكندا وهولندا، بهذا الترتيب، ارتفاعاً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة منها في عام ٢٠٠٨، بينما حافظت الولايات المتحدة على مركزها بوصفها أكبر المستثمرين في الخارج.

وفي عام ٢٠٠٨، كانت البيئات السياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة متأثرة بال مناقشة العامة المتواصلة بشأن ما تقوم به صناديق الثروات السيادية من استثمارات عبر الحدود، وبالمخاوف من اتخاذ تدابير حمائية جديدة إزاء الاستثمار تصدياً للأزمة المالية والاقتصادية. وأبدت هواجس بشأن إمكانية اتخاذ تدابير تمييزية إزاء صناديق الثروات السيادية، ما أفضى إلى إنشاء الفريق العامل الدولي المعني بصناديق الثروات السيادية وإلى الاتفاق بشأن مبادئ سانتياغو. وإضافة إلى ذلك، اعتمدت بعض البلدان المتقدمة قواعد فيما يتعلق بإعادة النظر في الاستثمار الأجنبي لدواعي الأمن الوطني، أو عدلت تلك القواعد، بينما اعتمدت بلدان متقدمة أخرى تدابير رامية إلى زيادة تحرير نظمها الاستثمارية، أو غيرت

سياساتها الضريبية وغيرها من الحوافز ترويجاً للاستثمار الأجنبي. وفي عام ٢٠٠٨، أبرمت البلدان المتقدمة ٣٨ معاهدة استثمار ثنائية (معظمها مع بلدان نامية) و٦٣ معاهدة ازدواج ضريبي و١٥ من اتفاقات الاستثمار الدولي الأخرى.

ويتوقع أن ينخفض الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدان المتقدمة والصادر منها في عام ٢٠٠٩ بفعل الآثار المستمرة للأزمة المالية وتزايد ضعف النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات. ويتوقع أن تخفض الشركات عبر الوطنية موارد الاستثمارية بسبب تناقص أرباح الشركات ومحدودية إمكانية الحصول على موارد مالية وارتفاع كلفة التمويل. وفي الواقع أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ كان أدنى بنسبة ٢٤ في المائة مما كان عليه في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، بينما انخفضت عمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ بما يزيد على ٤٠ في المائة مقارنة بمستواها في الربع الثاني من عام ٢٠٠٨. وهذا ما يؤكد استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي.

الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية

الزراعة مجال محوري بالنسبة لتوفير الغذاء واستئصال الفقر والجوع. فهي لا تعمل فقط على إيجاد عدد لا يستهان به من فرص العمل للجماهير وسكان الأرياف، وإنما تساهم أيضاً بشكل كبير في النمو الاقتصادي الوطني وتدرّ قادراً كبيراً من العملة الصعبة على العديد من البلدان النامية. ونظراً لما للزراعة من أهمية أساسية بالنسبة لأغلب البلدان النامية، فإن إهمال العديد من تلك البلدان إهمالاً مزمناً لها قد كان لبعض الوقت مصدر قلق شديد. بيد أن عدة عوامل غير متنافية قد أدت إلى ارتفاع ملحوظ في الآونة الأخيرة في مشاركة القطاعين الخاص الداخلي والعام وفي المشاركة الأجنبية في قطاعات الزراعة الداخلية في عدد كبير من البلدان النامية. وأغلب تلك العوامل ذات طبيعة هيكلية ويتوقع أن تكون قاطرة الاستثمار الزراعي في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، من شأن المشاركة الأجنبية، إلى جانب الاستثمار الداخلي، أن تؤدي دوراً حاسماً في الإنتاج الزراعي في البلدان النامية، رافعةً الإنتاجية وداعمةً التنمية الاقتصادية.

ومن أهم محركات الاستثمار الزراعي توفّر الأراضي والمياه في المناطق المستهدفة، مقترناً بالطلب المتنامي سريعاً على المحاصيل الغذائية وبارتفاع الواردات منها في بلدان مختلفة، تشمل كلاً من البلدان الناشئة ذات الكثافة السكانية الأكبر، كالبرازيل والصين والهند وجمهورية كوريا، والمناطق النامية المتسمة بندرة الأراضي والمياه، كالدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وهناك عوامل أخرى زادت تحفيز الطلب العالمي على السلع الزراعية، كمبادرات الوقود الحيوي في شتى أنحاء العالم، مما أدى إلى استثمار قدر وافر من الأموال في البلدان النامية في زراعة قصب السكر والحبوب (كالذرة) والحبوب الزيتية (كفول الصويا)، إلى جانب المحاصيل غير الغذائية كالجatroفا. وهي اتجاهات تتداخل مع الارتفاع السريع في أسعار الأغذية على مدى السنوات القليلة الماضية وما نجم عنه من حالات نقص في السلع، كالأرز، وهو ما أوجد عدداً من "المستثمرين الجدد" وأطلق أيضاً عدداً من الاستثمارات المباشرة المضارباتية في الزراعة والأراضي.

أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر حسب البلد والسلعة الأساسية والمنطقة

يشهد الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة ارتفاعاً رغم أن حجمه الإجمالي لا يزال محدوداً (بلغ مجموع أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد ٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٧)، وهو حجم صغير بالمقارنة مع قطاعات أخرى (الجدول ٤). وفي بداية التسعينات من القرن الماضي، ظلت التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة دون المليار دولار في

السنة، غير أن قيمة ذلك الاستثمار زادت ثلاثة أضعاف وبلغت ٣ مليارات دولار سنوياً بحلول الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (الجدول ٤). وعلاوة على ذلك، تستثمر الشركات عبر الوطنية الواقعة في الأجزاء النهائية من سلاسل القيمة في البلدان المتلقية للاستثمار (مثلاً، معالجة الأغذية والمخازن الكبرى [السوبرماركت]) في الزراعة التعاقدية، مضاعفة بذلك الحجم الحقيقي لمشاركتها في ذلك القطاع. وأنه، في الواقع بعد أن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سجلت معدل نمو سريع في أوائل الألفية الثانية، فقد تجاوزت ٤٠ مليار دولار في قطاع الأغذية والمشروبات وحده (أي دون اعتبار أنشطة أخرى تقع في الجزء النهائي) في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ (الجدول ٤).

الجدول ٤ - الاستثمار الأجنبي المباشر التقديري في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك^(أ) وفي الأغذية والمشروبات^(ب)، في سنوات مختارة (مليارات الدولارات وبالنسبة المئوية)

المنطقة	أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر				تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر			
	الأرصدة الوافدة		الأرصدة الصادرة		التدفقات الوافدة		التدفقات الصادرة	
	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩١	٢٠٠٧	١٩٨٩	٢٠٠٥
	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩٠	٢٠٠٧	١٩٩١	٢٠٠٧	١٩٨٩	٢٠٠٥
	(أ) الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ^(أ)							
العالم	١٠,٢	٣,٧	٣٢,٠	٨,٠	١,١	٥,٠	٣,٣	٠,٦
	(/٠,١)	(/٠,٢)	(/٠,٢)	(/٠,٤)	(/٠,١)	(/٠,٢)	(/٠,٢)	(/٠,٣)
الاقتصادات المتقدمة	٧,٥	٣,٤	١١,٨	٣,٥	٠,٦	٠,٥	٠,٠	٠,٠
	(/٠,١)	(/٠,٢)	(/٠,١)	(/٠,٢)	..	(/٠,٢)
الاقتصادات النامية	٢,٤	٠,٣	١٨,٠	٤,٦	٠,٥	٠,٠	٣,٠	٠,٦
	(/٠,١)	(/١,٥)	(/٠,٥)	(/١,٣)	(/٠,٤)	(/٠,٧)	(/٠,٨)	(/١,٨)
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٠,٣	..	٢,٢	..	٠,٠	..	٠,٣	..
	(/١,٣)	..	(/٠,٧)	..	(/١٨,٢)	..	(/٠,٧)	..
	(ب) الأغذية والمشروبات ^(ب)							
العالم	٤٦١,٩	٧٣,٤	٤٥٠,٠	٨٠,٣	٤٨,٣	١٢,٥	٤٠,٥	٧,٢
	(/٢,٨)	(/٤,١)	(/٢,٩)	(/٤,١)	(/٣,٣)	(/٥,٦)	(/٢,٨)	(/٣,٨)
الاقتصادات المتقدمة	٤٥٨,١	٧٣,١	٣٩٠,٧	٦٩,٩	٤٥,٧	١٢,٢	٣٤,١	٤,٨
	(/٣,٢)	(/٤,١)	(/٣,٤)	(/٤,٤)	(/٣,٤)	(/٥,٦)	(/٣,٢)	(/٣,٢)
الاقتصادات النامية	٣,٥	٠,٣	٤٦,٩	١٠,٤	٢,٦	٠,٣	٥,١	٢,٤
	(/٠,٢)	(/١,٤)	(/١,٢)	(/٢,٩)	(/١,٩)	(/٤,١)	(/١,٤)	(/٦,٨)
جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة	٠,٣	..	١٢,٤	..	٠,٠	..	١,٤	..
	(/١,٧)	..	(/٤,٢)	..	(/٤,٥)	..	(/٣,٢)	..

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الجدول الثالث-٧.

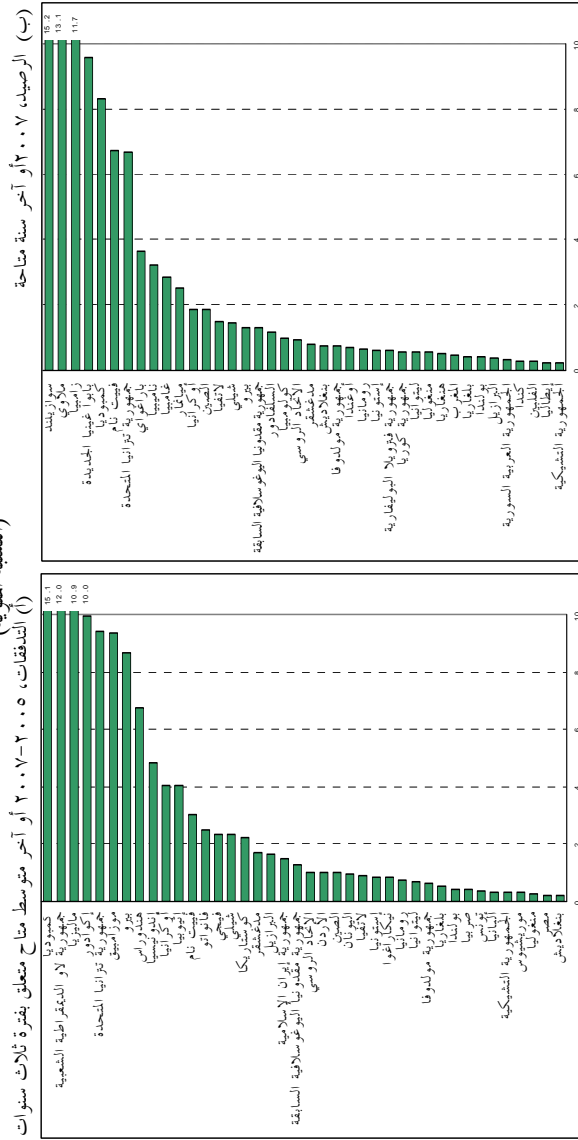
(أ) يشمل القنص.

(ب) يشمل التبغ.

ورغم أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الزراعة لا تزال صغيرة إذا ما قورنت بمجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المتقدمة والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية ككل، وفي بعض أقل البلدان نمواً، ومنها جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وملاوي وموزامبيق، فإن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في الزراعة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو أرصدته حصة كبيرة نسبياً (الشكل ٣). ويصح هذا القول أيضاً على بعض البلدان غير أقل البلدان نمواً، مثل إكوادور وإندونيسيا وباراغواي الجديدة وفيت نام وماليزيا وهندوراس. ويُعزى ارتفاع الحصة في هذه البلدان إلى عوامل من قبيل هيكل الاقتصاد الداخلي وتوفر الأراضي الزراعية (أغلبها معروضة للإيجار الطويل الأجل) والسياسات الوطنية (بما في ذلك تشجيع الاستثمار في الزراعة).

والاستثمار الأجنبي المباشر كبير نسبياً في محاصيل نقدية معينة كقصب السكر والزهور المقطوفة والخضار. ويوجه معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في المناطق النامية إلى المحاصيل الغذائية والنقدية. وهناك أيضاً اهتمام متنامٍ بالمحاصيل المستخدمة لإنتاج الوقود الأحفوري من خلال مشاريع محاصيل البذور الزيتية في أفريقيا وقصب السكر في أمريكا الجنوبية، على سبيل المثال. وفيما يتعلق بالمنتج الرئيس الذي يستهدفه المستثمرون الأجانب في الاقتصادات النامية والانتقالية، يبدو بعض التخصص الإقليمي واضحاً. فبلدان أمريكا الجنوبية، مثلاً، قد اجتذبت الاستثمار الأجنبي المباشر إلى طائفة واسعة من المنتجات كالقمح والأرز وقصب السكر والفواكه والزهور وفول الصويا واللحوم ومنتجات الدواجن؛ بينما ركزت الشركات عبر الوطنية في بلدان أمريكا الوسطى أكثر ما ركزت على الفواكه وقصب السكر. وفي أفريقيا، أبدى المستثمرون الأجانب اهتماماً خاصاً بالمحاصيل الأساسية كالأرز والقمح والمحاصيل الزيتية؛ بيد أن لتلك الشركات أيضاً دور في زراعة قصب السكر والقطن في أفريقيا الجنوبية وفي زراعة الأزهار في شرق أفريقيا. وقد استهدف المستثمرون الأجانب، في جنوب آسيا، إنتاج الأرز والقمح على نطاق واسع، بينما ركزت أنشطتهم في مناطق أخرى من آسيا تركيزاً أكبر على المحاصيل النقدية واللحوم ومنتجات الدواجن. وختاماً، تؤدي الشركات عبر الوطنية في الاقتصادات الانتقالية دوراً كبيراً في إنتاج منتجات الحليب، رغم أنها تسعى منذ وقت أقرب إلى الاستثمار كذلك في القمح والحبوب.

الشكل ٣ - حصة الزراعة من الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في اقتصادات مختارة، سنوات مختلفة (النسبة المئوية)



المصدر: الأوكياد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩. الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الشكل الثالث - ٢.

أهمية الزراعة التعاقدية في البلدان النامية

الزراعة التعاقدية عنصر هام في مشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي، من حيث توزيعها الجغرافي وكثافة نشاطها على الصعيد القطري، وشمول السلع الأساسية وأنواع الشركات عبر الوطنية المتعاملة معها. ويمكن تعريف الزراعة التعاقدية، في هذا السياق، بوصفها ترتيبات تعاقدية غير سهمية يكون المزارعون طرفاً فيها مع فروع تابعة لشركات عبر وطنية (أو عملاء ينوبون عن تلك الشركات) يوافق بموجبه الطرف الأول على تسليم الطرف الثاني كمية من النواتج الزراعية حسب ما يُتفق عليه من سعر ومعايير نوعية وتاريخ تسليم وغير ذلك من المواصفات. وهو خيار يجتذب الشركات عبر الوطنية لكونه يتيح لها التحكم في مواصفات المنتج وتوفيره بصورة أفضل من الأسواق الفورية. وهي تتطلب في الوقت ذاته رؤوس أموال أقل، وتكتنفها مخاطر أقل وتتسم بمرونة أكبر من تلك التي يتيحها استئجار الأراضي أو امتلاكها. ومن منظور المزارعين، بإمكان الزراعة التعاقدية أن توفر دخلاً قابلاً للتنبؤ، وأن تتيح إمكانية الولوج إلى الأسواق والحصول على دعم الشركات عبر الوطنية في مجالات كالاقتراض والدراية التقنية.

وتنتشر الشركات عبر الوطنية التي تقوم بأنشطة زراعية تعاقدية وغيرها من أشكال الاستثمار غير السهمية في شتى أنحاء العالم في أكثر من ١١٠ من البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ففي عام ٢٠٠٨، مثلاً، كان لشركة معالجة الأغذية Nestlé (سويسرا) عقود مع أكثر من ٦٠٠.٠٠٠ مزرعة في أكثر من ٨٠ من الاقتصادات النامية والانتقالية بصفتها موردة مباشرة لسلع أساسية زراعية مختلفة. وبالمثل، فإن لشركة Olam (سنغافورة) شبكة عالمية النطاق من التعاقدات الزراعية تضم نحو ٢٠٠.٠٠٠ مورّد من ٦٠ بلداً (أغلبهم من البلدان النامية).

والزراعة التعاقدية ليست منتشرة فحسب، وإنما هي أيضاً كثيفة في بلدان عديدة ناشئة وأشد فقراً. ففي البرازيل، مثلاً، تصدر نسبة ٧٥ في المائة من منتجات الدواجن و٣٥ في المائة من إنتاج فول الصويا عن طريق الزراعة التعاقدية، بما فيها العقود المبرمة من قبل شركات عبر وطنية. وتشهد فييت نام وضعاً مشابهاً، إذ تُشترى نسبة ٩٠ في المائة من القطن والحليب الطازج و٥٠ في المائة من الشاي و٤٠ في المائة من الأرز عن طريق عقود في إطار الزراعة التعاقدية. وفي كينيا، يتم إنتاج نحو ٦٠ في المائة من الشاي والسكر بهذه الطريقة.

وعلاوة على ذلك، تشمل ترتيبات الزراعة التعاقدية طائفة متنوعة من السلع الأساسية، من المواشي إلى المحاصيل النقدية، مروراً بالحصول من الأغذية الأساسية. فشركة

Olam، مثلاً، تباع في السوق العالمية ١٧ سلعة زراعية (منها جوز الكاجو والقطن والتوابل والقهوة والكاكاو والسكر). وبالمثل، فإن المحاصيل الزراعية تكوّن ثلثي المواد الأولية التي تستخدمها شركة Unilever (المملكة المتحدة/هولندا)، ومن جملة تلك المواد الأولية زيت النخيل وغيره من الزيوت الصالحة للأكل، والشاي وغيره من أعشاب النقع، والطماطم، والبازلاء، وبمجموعة كبيرة من الخضّر الأخرى. وتُشتري هذه السلع من ١٠٠.٠٠٠ من المزارع الصغيرة ومن مزارع أكبر مساحةً في البلدان النامية ومن موردين آخرين.

وترتبات الزراعة التعاقدية تمكّن مختلف أنواع الشركات عبر الوطنية الموجودة في المراحل النهائية من سلاسل قيمة الأعمال التجارية الزراعية، بما فيها صانعو الأغذية ومنتجو الوقود الأحفائي والبائعون بالتقسيط وكثيرون غيرهم، من تأمين المدخلات الزراعية من مزارعين محليين في بلدان متلقية مختلفة.

عالم الشركات عبر الوطنية المشاركة في الإنتاج الزراعي

إن الشركات عبر الوطنية الـ ٢٥ الكبرى المعتمدة على الزراعة (أي الشركات الواقعة بالأساس في شريحة الإنتاج الزراعي من الأعمال التجارية الزراعية، كالمزارع الصغيرة والكبيرة) تختلف عن الشركات عبر الوطنية المرتبطة بالزراعة المتصدرة للقائمة (أي الشركات الموجودة أساساً في المراحل الأولى أو النهائية من سلاسل القيمة تلك): فالفئة الأولى من الشركات لديها عدد كبير من الشركات الأصغر في البلدان النامية بينما لا تملك الشركات من الفئة الثانية مثل تلك الشركات (الجدول ٥). أما فيما يتعلق بالأصول الأجنبية، فإن عدد الشركات عبر الوطنية المعتمدة على الزراعة يكاد ينقسم بالتساوي بين شركات البلدان المتقدمة وشركات البلدان النامية، مما يدل على أن الشركات من البلدان النامية هي الأخرى في طور البروز كعناصر هامة في الإنتاج الزراعي العالمي الغذائي وغير الغذائي. إلا أن شركات البلدان المتقدمة لا تزال هي السائدة بين الشركات عبر الوطنية المرتبطة بالزراعة. وتوجد مقار ١٢ من الشركات عبر الوطنية الـ ٢٥ الكبرى المعتمدة على الزراعة في بلدان نامية ومقار ١٣ منها في بلدان متقدمة. والواقع أن ثمة شركة من بلد نامٍ هي التي تحتل مركز الصدارة في القائمة، وهي شركة Sime Darby Berhad (ماليزيا)، بينما تحتل شركتان من الولايات المتحدة (Del Monte و Dole Foods) المركزين الثاني والثالث (الجدول ٥).

ويضم عالم الشركات عبر الوطنية المرتبطة بالزراعة شركات تجهيز/صناعة الأغذية، وشركات البيع بالتجزئة، والشركات التجارية، وشركات توريد المدخلات. وتكون هذه الشركات في العادة أكبر من الشركات عبر الوطنية الزراعية. مثلاً، Nestlé (سويسرا)، وهي أكبر شركة لصناعة الأغذية والمشروبات في العالم، تسيطر على ٦٦ مليار دولار من الأصول الأجنبية، بينما تسيطر شركة Wal-Mart (الولايات المتحدة الأمريكية)، وهي أكبر بائع أغذية بالتجزئة، على ٦٣ مليار دولار، بينما أكبر شركة عبر وطنية زراعية، وهي Sime Darby (ماليزيا)، لا تملك سوى ٥ مليارات من الأصول الأجنبية. ولا تحتوي قائمة أكبر موردي مدخلات الزراعة من الشركات عبر الوطنية إلا على شركات من البلدان المتقدمة. وتوجد ٣٩ من أكبر ٥٠ شركة من شركات تجهيز الأغذية في البلدان المتقدمة. وبالمقارنة مع شركات عبر وطنية أخرى في الأعمال التجارية الزراعية، فإن شركات الأغذية والمشروبات كبيرة جداً، إذ إن الشركات التسع الكبرى، التي توجد مقارها جميعاً في بلدان متقدمة، تسيطر على نحو ٢٠ مليار دولار من الأصول الأجنبية؛ وهي تمثل مجتمعةً أكثر من ثلثي الأصول الأجنبية للشركات الخمسين المتصدرة للقائمة. وتؤدي الشركات عبر الوطنية المتخصصة في البيع بالتجزئة وفي المخازن الكبرى (السوبرماركت) دوراً كبيراً أيضاً في سلاسل عرض المنتوجات الزراعية على الصعيد الدولي. وغالبية الشركات عبر الوطنية الكبرى الـ ٢٥ في هذا القطاع (٢٢) هي أيضاً من البلدان المتقدمة (الجدول ٥).

وإلى جانب الشركات عبر الوطنية التقليدية العاملة في مجال الزراعة، هناك قادمون جدد ينشطون أكثر فأكثر في ميدان الزراعة، كالشركات المملوكة للدول وصناديق الثروات السيادية والمؤسسات الدولية. وأهم ما يحرك (أو يدفع) أولئك المستثمرين الجدد هو التواء المترابط المكوّن من الخطر والفرصة. فصندوق Agricapital، مثلاً (وهو صندوق مملوك لدولة يوجد مقره في البحرين)، يستثمر في المحاصيل الغذائية ما وراء البحار من أجل دعم سياسات حكومته المتعلقة بالأمن الغذائي. وفي الوقت ذاته، ترى جهات فاعلة أخرى في توريد الأغذية إلى أسواق العالم الفتية فرصة مربحة، ممّا يحفز الشركات والصناديق على الاستثمار العالمي في الزراعة. ومن بين تلك الشركات والصناديق Vision 3 (الإمارات العربية المتحدة) و Goldman Sachs (الولايات المتحدة).

الجدول ٥ - قائمة الشركات عبر الوطنية الـ ٢٥ الكبرى في صناعة المنتجات الغذائية، مرتبة حسب قيم أصولها الأجنبية، ٢٠٠٧
(الشركات الواردة أسماؤها بالخط العريض تتخذ من اقتصاد نام أو انتقالي مقراً لها)

الترتيب	الشركات القائمة على الزراعة	الموردون	الأغذية والمشروبات	البيع بالتجزئة	الشركات المملوكة للجهات خاصة (مرتبة حسب مبيعات الأغذية الزراعية)
1	Sime Darby Bhd. (Malasia)	BASF AG ^٥	Nestlé SA	Wal-Mart Stores	Cargill Inc.
2	Dole Food Company, Inc.	Bayer AG ^٥	Inbev SA	Metro AG	Mars Inc.
3	Fresh Del Monte Produce ^٥	Dow Chemical Company ^٥	Kraft Foods Inc	Carrefour SA	Lactalis
4	Soefinal SA	Deere & Company	Unilever	Tesco PLC	Suntory Ltd.
5	Charoen Pokphand Foods Public Company Ltd. (Thailandia)	El Du Pont De Nemours	Coca-Cola Company	McDonalds Corp.	Dr August Oetker KG
6	Chiquita Brands International, Inc.	Syngenta AG	SAB Miller	Delhaize Group	Louis Dreyfus Group
7	Kuala Lumpur Kepong Bhd. (Malasia)	Yara International ASA	Diageo Plc	Koninklijke Ahold NV	Barilla
8	KWS Saat AG	Potash Corp. of Saskatchewan	Pernod Ricard SA	Sodexo	Ferrero
9	Kulim (Malaysia) Bhd. (Malasia)	Kubota Corp.	Cadbury PLC	Compass Group PLC	Keystone Foods LLC
10	Camellia PLC	Monsanto Company	Bunge Limited	Seven & I Holdings Company Ltd.	McCain Foods Ltd
11	Seaboard Corp.	Agco Corporation	Heineken NV	China Resources Enterprise Ltd. (Hong Kong, RAE de China)	OSI Group Companies
12	Sipef SA	The Mosaic Company	Pepsico Inc	Yum! Brands, Inc.	Perdue Farms Inc.
13	Anglo-Eastern Plantations PLC	ICL-Israel Chemicals Ltd	Molson Coors Brewing Company	Autogrill	Bacardi Ltd.
14	Tyson Foods Inc	Provimi SA	Kirin Holdings Company Limited	Alimentation Couche Tard Inc	Groupe Soufflet
15	PPB Group Bhd. (Malasia)	Bucher Industries AG	Archer-Daniels-Midland Company	Safeway Incorporated	Golden State Foods
16	Carsons Cumberbatch PLC (Sri Lanka)	Nufarm Limited	Associated British Foods PLC	Sonae Sgsp	Groupe Castel
17	TSH Resources Bhd. (Malasia)	CLAAS KGaA	Carlsberg A/S	George Weston Limited	J.R. Simplot
18	Multi Vest Resources Bhd. (Malasia)	Saptec SA	HJ Heinz Company	Dairy Farm International Holdings Ltd. (Hong Kong, RAE de China)	Schreiber Foods
19	Bakrie & Brothers Terbuka* (Indonesia)	Terra Industries Inc	Danone	Jeronimo Martins SA	Muller Gruppe
20	PGI Group PLC	Aktieselskabet Schouw & Co./A/S	Anheuser-Busch Companies Inc	Kuwait Food Company (Americana) (Kuwait)	Bel
21	Firstfarms A/S	Genus PLC	Wilmar International Ltd. (Singapur)	Kesko OYJ	Perfetti Van Melle
22	New Britain Palm Oil Ltd. (Papua Nueva Guinea)	Scotts Miracle-Gro Company	Sara Lee Corp.	Starbucks Corp.	Rich Products
23	Karuturi Global Ltd. (India)	Kverneland ASA	Constellation Brands Inc	Burger King Holdings, Inc.	J. M. Smucker
24	Nirefs SA	Sakata Seed Corp.	Fraser & Neave Ltd. (Singapur)	Maruha Nichiro Holdings, Inc.	Haribo
25	Country Bird Holdings Ltd. (Sudáfrica)	Auriga Industries A/S	Danisco A/S	Familymart Company Limited	Eckes-Granini

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية، الجدول الثالث-١٢.

- (أ) تكتل شركات تتخذ من الزراعة والمزارع نشاطها التجاري الأساسي.
(ب) شركات تعمل في الصناعة الكيميائية/الصيدلانية العامة وتقوم بأنشطة مهمة في توريد المنتجات الزراعية، وخاصة حماية المحاصيل، والبذور، وعلم النباتات، وصحة الحيوانات، ومكافحة الآفات.
(ج) ليس لها ارتباط قانوني بشركة Del Monte Foods.
(د) تقدم كل من الشركات الأعضاء في مجموعة Charoen Pokphand Group تقارير عن أنشطتها.
(هـ) شركة متنوعة النشاطات لها حضور مهم في الزراعة.
ملحوظة: بعض الشركات حاضرة في أكثر من صناعة من صناعات المنتجات الزراعية. وفي تلك الحالات، صُنفت حسب نشاطها الأساسي الرئيسي.

تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب

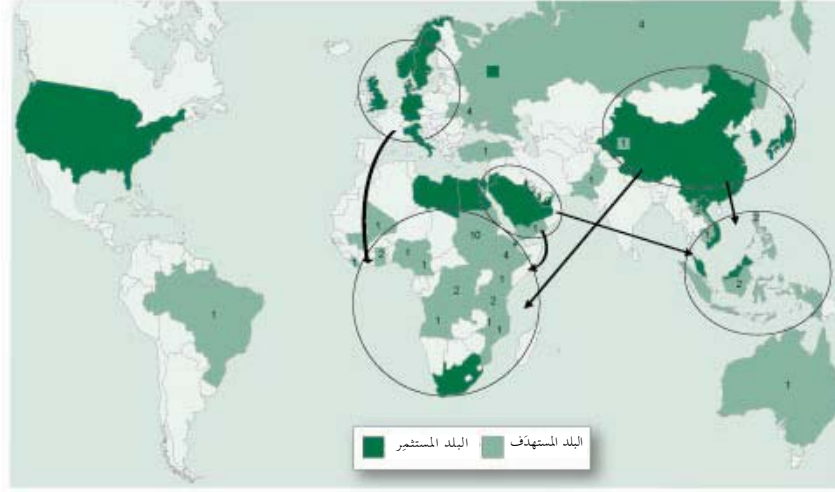
هناك دلائل على أن الاستثمار بين بلدان الجنوب في الإنتاج الزراعي أخذ في الارتفاع، وعلى أن هذا الاتجاه مهياً للاستمرار على المدى البعيد. فقد صار مستثمرون من بلدان نامية مصادر رئيسية لعمليات الاستيلاء على شركات عبر الحدود في عام ٢٠٠٨. واستأثر صافي عمليات الشراء عن طريق الاندماج والحيازة عبر الحدود، الذي تبلغ قيمته ١ ٥٧٧ مليون دولار، بأكثر من ٤٠ في المائة من المجموع العالمي (٥٦٣ ٤ مليون دولار). ومن الأمثلة على مشاريع الاستثمار بين بلدان الجنوب استثمار شركة Sime Darby (ماليزيا) ٨٠٠ مليون دولار في مزرعة في ليبيريا في عام ٢٠٠٩؛ والاستثمارات الصينية والزراعة التعاقدية لسلع أساسية كالذرة والسكر والمطاط في منطقة الميكونغ، وبخاصة في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية؛ وتوسع لشركة Zambeef (زامبيا) إقليمياً إلى غانا ونيجيريا؛ وتوسع شركة Grupo Bimbo (المكسيك) عبر أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وبالإضافة إلى الاستثمار التجاري في الزراعة في أعقاب أزمة الغذاء - وهو سمة مشتركة بين الشركات عبر الوطنية من البلدان المتقدمة والنامية - أصبح الأمن الغذائي بدوره محركاً رئيسياً للمستثمرين الجدد، ومنهم شركات وصناديق (بعضها صناديق مملوكة لدول أو مدعومة منها) من بلدان مختلفة، لا سيما جمهورية كوريا وبلدان مجلس التعاون الخليجي. وقد قررت حكومات بلدان المصدر هذه، بدرجات متفاوتة، أن الاستثمار في بلدان متلقية مستهدفة تحوّلها السيطرة على إنتاج المحاصيل وإعادة تصدير المنتجات إلى اقتصادات أوطانها، هو أكثر السبل فعالية لضمان الأمن الغذائي لسكانها. وبالنسبة للعديد من تلك البلدان، لم يكن العامل أو المحرك الأكثر حسماً وراء الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر في الزراعة هو توفر الأراضي في حد ذاتها، بل توفر الموارد المائية لري الأراضي. وتذهب أغلب استثمارات تلك البلدان إلى بلدان نامية أخرى.

ويصعب تحديد نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب الذي تحركه شواغل ضمان الأمن الغذائي، حيث إن العديد من الصفقات المتصلة به لم تُبرم إلا منذ وقت قريب، في حين أن صفقات أخرى لا تزال في طور البحث أو التفاوض. وفيما يخص الاستثمارات المحددة الأوسع نطاقاً التي تنطوي على عمليات حيازة للأراضي (أي الملكية الصريحة أو عقود إيجار طويلة الأجل) والتي شُرع فيها حتى الآن، فإن من أكبر بلدان الجنوب المستثمرة البحرين والصين وقطر والكويت والجمهورية العربية الليبية والمملكة العربية

السعودية وجمهورية كوريا والإمارات العربية المتحدة. وأهم البلدان النامية المتلقية تقع في أفريقيا، إذ إن إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان في طليعة البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر (الشكل ٤).

الشكل ٤- المستثمرون والمناطق والبلدان التي استهدفها الاستثمار في الأراضي في الخارج لأغراض الإنتاج الزراعي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩ أيار/مايو ٢٠٠٩
(عدد الصفقات الموقعة أو المنفذة)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية. الشكل الثالث - ١٤.

ملحوظات: لا يشير الشكل أعلاه إلا إلى الصفقات المؤكدة التي تم التوقيع عليها وشرع في تنفيذ بعضها. غير أنه لن تنفذ في نهاية الأمر جميع الصفقات الموقعة. ولم تُدرج في الخريطة الصفقات الموقعة التي أُعلنت من جانب أحد الطرفين أو كليهما قبل انتهاء أيار/مايو ٢٠٠٩. أما الصفقات المعترضة التي أُعلن عنها في وسائل الإعلام لكنها لم تصبح اتفاقات بعد، فلم تُدرج في الخريطة. والصين والاتحاد الروسي مستثمران في "صفقات الأراضي"؛ أما الصين، فهي مستثمر في تلك الصفقات بالدرجة الأولى، بينما الاتحاد الروسي مستهدف بها بالدرجة الأولى. ويبلغ مجموع الصفقات ٤٨ صفقة، مبيّنة حسب بلدان المصدر وبلدان المقصد.

ما للشركات عبر الوطنية العاملة في الإنتاج الزراعي من أثر في البلدان النامية

وعلى وجه الإجمال، عمل انخراط الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية على النهوض بتسويق الزراعة وتحديثها. غير أن تلك الشركات ليست، بأي حال من الأحوال، العامل الوحيد - ونادراً ما تكون العامل الأساسي - الذي يحرك هذه العملية، ولكنها أدت وما زالت تؤدي دوراً مهماً في عدد كبير من البلدان. وهي لم تقم بذلك الدور فقط من خلال الاستثمار مباشرة في الإنتاج الزراعي، وإنما من خلال أشكال غير سهمية من النشاط الزراعي، تكون الزراعة التعاقدية أحد تلك الأشكال في أغلب الأحيان. والواقع أن الأشكال غير السهمية من المشاركة قد سجلت ارتفاعاً في السنوات الأخيرة. وقد أدت، في حالات عديدة، إلى عمليات هامة من نقل المهارات والدراية التقنية وأساليب الإنتاج والحصول على القروض وعلى مختلف المدخلات بشروط ميسرة، وأتاحت إمكانية الدخول إلى الأسواق لعدد كبير جداً من صغار المزارعين الذين كان أغلبهم يعمل في زراعة الكفاف.

ورغم أن دور الشركات عبر الوطنية في الزراعة قد ساهم في زيادة الإنتاجية والمنتجات في عدد من البلدان النامية، فليس هناك ما يبين إلى أي مدى أتاح دورها للعالم النامي زيادة إنتاجه من الأغذية الأساسية وتحسين أمنه الغذائي. وتشير الأدلة المتاحة إلى أن الشركات عبر الوطنية منخرطة في الغالب في إنتاج المحاصيل النقدية (ما عدا الارتفاع الأخير في الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب في هذا المجال). ويكشف هذا الاستثمار عما يواجهه البلدان النامية من تحديات تنموية في تعزيز مشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاعات الزراعة فيها من أجل تحسين الأمن الغذائي. بيد أن ذلك الأمن ليس فقط مسألة توفير أغذية. إذ من شأن الشركات عبر الوطنية أيضاً أن تؤثر في إمكانية الحصول على الأغذية وفي استقرار الإمدادات منها واستعمالها، ومن المرجح أن يثبت، على المدى الأطول، أن تأثيراتها على هذه الجوانب من الأمن الغذائي أكثر أهمية بالنسبة للاقتصادات المتلقية لها.

والبلدان النامية لا تستفيد تلقائياً من الآثار الإيجابية لدور الشركات عبر الوطنية في الزراعة. ففي حين أن تلك الشركات قد خلقت أحياناً فرص عمل وحسنت الإيرادات في المجتمعات الريفية، فإنه لا يمكن تمييز اتجاه واضح. ولأن الشركات عبر الوطنية تشجع تحديث الزراعة والتحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية، فمن المرجح أن يعمل أثرها البعيد المدى على تعجيل خطى خفض العمالة الزراعية على الأجل الطويل، وأن يعمل في الوقت ذاته على رفع الإيرادات. ولم يستطع الاستفادة من عمليات نقل التكنولوجيا إلا عدد محدود من البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، فإن أعمال البحث والاستحداث والابتكار

التكنولوجي، التي تُنجزها الشركات عبر الوطنية الكبيرة ليست موجهة عادةً إلى الأغذية الأساسية المنتجة في العديد من البلدان النامية.

وعدا المنافع الكبيرة الممكنة التي قد تجنيها البلدان النامية من مشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاعها الزراعي، تشير التجارب والأدلة السابقة إلى أن على الحكومات أن تكون مُدركة للآثار السلبية التي قد تنشأ عن تلك المشاركة. ويتمثل أحد الشواغل بوجه خاص في عدم تكافؤ العلاقة بين صغار المزارعين وعدد محدود من كبار المشترين، مما يثير مشاكل خطيرة تتعلق بالمنافسة.

وتؤكد التجارب الأخيرة أيضاً أن على حكومات البلدان النامية أن تكون على وعي بالآثار البيئية والاجتماعية لدور الشركات عبر الوطنية في الزراعة، حتى إن لم يكن هناك نمط تأثير واضح ومحدد. وتبين دراسات الحالة أن للشركات عبر الوطنية إمكانية الإتيان بتكنولوجيات إنتاج غير ضارة بالبيئة، غير أن عملها في مجال الزراعة الانتشارية أثار قلقاً بشأن تأثيرها في التنوع الأحيائي واستخدام المياه. وبالمثل، فإن دور الشركات عبر الوطنية يثير عدداً من المشاكل الاجتماعية والسياسية الهامة كلما امتلكت تلك الشركات أراضي زراعية شاسعة أو سيطرت عليها.

استراتيجيات البلدان النامية إزاء مشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاعها الزراعية

إن توسع الإنتاج الزراعي أمر حيوي بالنسبة للبلدان النامية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية الآخذة في الارتفاع وإنعاش القطاع معاً، لذلك فإن على واضعي السياسات تشجيع مزيد من الاستثمار في هذا القطاع من الجهات الخاصة والعامّة ومن الجهات الداخلية والأجنبية. ونظراً للمعوقات المالية والتكنولوجية في العديد من البلدان النامية، ينبغي لواضعي السياسات صياغة استراتيجيات للتنمية الزراعية وبحث الدور الذي يمكن أن تؤديه الشركات عبر الوطنية في تنفيذ تلك الاستراتيجيات. وهو تحدٍ هائل لأن الزراعة قطاع حساس. ومن الضروري أخذ مصالح جميع أصحاب المصلحة في الاعتبار، وخاصة مصالح المزارعين المحليين، وإشراكهم إلى أبعد حد ممكن في عملية التداول بشأن السياسات وصياغتها.

والتحدي الرئيسي بالنسبة لواضعي السياسات في البلدان النامية يتمثل في ضمان أن انخراط الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي يفضي إلى تحقيق مكاسب نمووية. ومن شأن كلٍ من الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات التعاقدية بين الشركات المذكورة والمزارعين

المحليين أن يعود بمنافع محددة على البلد الملتقي، كنقل التكنولوجيا وإيجاد فرص عمل وتحسين قدرات المزارعين المحليين، إلى جانب رفع الإنتاجية والتنافسية. لذلك، يجب وضع سياسات لتحقيق أكبر قدر من تلك المنافع.

ولا تقل عن ذلك أهمية معالجة واضعي السياسات للشواغل الاجتماعية والبيئية المتعلقة بدور الشركات عبر الوطنية. إذ يجب تقييم الآثار الاجتماعية والبيئية بعناية وإبلاء اهتمام خاص للتأثيرات المحتملة على التنمية الزراعية والأمن الغذائي الداخليين على المدى البعيد. كما ينبغي أن تتسم المفاوضات مع المستثمرين الأجانب بالشفافية فيما يتعلق بالأراضي المعنية وبغرض الإنتاج، وينبغي تشجيع مُلاك الأراضي المحليين على المشاركة في العملية. كما ينبغي وضع سياسات خصيصاً لحماية حقوق حيازة الأراضي التقليدية التي يملكها المزارعون المحليون درءاً لحالات إساءة استخدام الأراضي التي قد تُعتبر غير مستخدمة أو مجهزة بالقدر الكافي، وبغية تمكين المزارعين المحليين من اللجوء إلى المحاكم في حال نزع ملكيتهم. ويجب توخي العناية في تأمين الحق في الغذاء لسكان البلد وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والترتيبات التعاقدية بين الشركات عبر الوطنية والمزارعين في مجال الإنتاج الزراعي

لقد بدأت بلدان نامية عديدة تحث على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الإنتاج الزراعي. وإن دراسة استقصائية اشترك في إنجازها كل من الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، بشأن دور وكالات تشجيع الاستثمار في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي، قد كشفت عن أن غالبية المحيين على الاستقصاء، لا سيما من البلدان النامية، يشجعون الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع. وعلاوة على ذلك، يتوقع هؤلاء المحيون من الاستثمار الأجنبي المباشر أداء دور أكبر في هذا المجال مستقبلاً. ويُتوقع من الشركات عبر الوطنية أساساً أن تتيح للقطاع تكنولوجيات وتمويلًا ومدخلات جديدة وأن تحسّن فرص المحاصيل النقدية في ولوج الأسواق الأجنبية.

والبلدان النامية، على العموم، تتقبل إلى حد ما مشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي رغم تباينات كبيرة بين البلدان لاعتبارات ثقافية واجتماعية واقتصادية وأخرى مرتبطة بالأمن. وأكثر القيود على الاستثمار الأجنبي في الإنتاج الزراعي تتعلق بملكية الأراضي، غير أنه يُسمح للمستثمرين الأجانب في حالات كثيرة باستئجار الأراضي.

وإلى جانب تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي، ينبغي للدول المتلقية أن تولي عناية خاصة لتشجيع الترتيبات التعاقدية بين الشركات عبر الوطنية والمزارعين المحليين، كالزراعة التعاقدية التي من شأنها أن تمكن أولئك المزارعين من تحسين قدراتهم وأن تجعلهم جزءاً من سلاسل القيمة الغذائية الوطنية أو الدولية. إلا أن البلدان المتلقية ينبغي أن تُدرك، عند تنفيذها تلك الاستراتيجيات، أن الشركات عبر الوطنية، على العموم، مهتمة أكثر بالترتيبات التعاقدية المتعلقة بإنتاج المحاصيل النقدية. ويعني هذا أن تشجيع الزراعة التعاقدية من أجل تخفيف حدة أزمة الغذاء لا يزال تحدياً كبيراً.

وفي هذا الشأن، ينبغي للحكومات أن تتصدى للعوائق المحددة التي تحول دون تعاون فعال بين الشركات عبر الوطنية والمزارعين المحليين، من قبيل (١) عجز صغار الملاك عن عرض المنتجات على نحو مستمر وبشكل يلي الموصفات؛ (٢) الافتقار إلى التكنولوجيا الملائمة؛ (٣) الافتقار إلى رأس المال؛ (٤) بُعد أماكن الإنتاج والقدرة على التسليم في الوقت المحدد؛ (٥) دور نقابات المزارعين المحدود؛ (٦) الافتقار إلى صكوك قانونية ملائمة لتسوية المنازعات. وثمة خيارات سياساتية مختلفة للخروج من هذه المأزق، من جعلتها برامج التعليم والتدريب الموجهة للمزارعين المحليين وتوفير خدمات الإرشاد بريادة الحكومة، ووضع مواصفات وإجراءات لمنح شهادات، ومنح إعانات مالية، وتوفير خدمات الربط للوصول بين المزارعين المحليين والشركات عبر الوطنية، ودعم إنشاء نقابات المزارعين، وتحسين أنظمة المحاكم المحلية لزيادة الأمن القانوني. كما أنه بإمكان الحكومات أن تبحث وضع عقود نموذجية لحماية مصالح المزارعين أثناء التفاوض مع الشركات عبر الوطنية.

رفع سقف مشاركة الشركات عبر الوطنية في التنمية الزراعية على المدى البعيد: نهج سياسة متكاملة

رغم بعض التحفظات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر في الإنتاج الزراعي، ينبغي للدول المتلقية للاستثمار ألا تقلل من شأن قدرة هذا الدور من أدوار الشركات عبر الوطنية على تعزيز الغايات التنموية. وفي ضوء الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة لتأمين الإمدادات بالأغذية على الصعيد الداخلي، ثمة، على الخصوص، إمكانية لانتفاع البلدان المتلقية بذلك الاستثمار في تلبية احتياجاتها الخاصة من الأغذية الأساسية، شريطة أن يتم مشاطرة كمية الإنتاج بين البلدان مصدر الاستثمار والبلدان المتلقية له. ويتمثل التحدي بالنسبة للبلدان المتلقية في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد متكافئاً مع الموارد المحلية

المتاحة، كالعمالة المتوافرة والأراضي المتاحة، وخلق حالات تآزر إيجابي لتشجيع التنمية الزراعية على المدى البعيد وزيادة الأمن الغذائي.

والأدوات الأساسية لجعل الاستثمار الأجنبي المباشر يقدم أكبر مساهمة ممكنة في التنمية الزراعية والريفية المستدامة هي إطار تشريعي داخلي وعقود استثمار ترمم بين الحكومة المتلقية للاستثمار والمستثمرين الأجانب خاصة فيما يتعلق بعمليات حيازة الأراضي الكبرى. وهي عقود ينبغي تصميمها على نحو يجعلها تضمن زيادة المنافع التي تجنيها البلدان المتلقية وصغار الملاك إلى أقصى حد ممكن. ومن المسائل البالغة الأهمية التي يجب بحثها، على وجه الخصوص، (١) وضع لوائح ناظمة لدخول الشركات عبر الوطنية، (٢) إيجاد فرص عمل، (٣) نقل التكنولوجيا وأنشطة البحث والتطوير، (٤) رفاه المزارعين المحليين والمجتمعات المحلية، (٥) مشاطرة الإنتاج، (٦) توزيع الإيرادات، (٧) شراء مدخلات الإنتاج محلياً، (٨) متطلبات الأسواق المستهدفة، (٩) تطوير هيكل أساسي متعلق بالزراعة، (١٠) حماية البيئة. وضماناً لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان المتلقية نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج الأغذية الأساسية ومن قبل مستثمرين "جدد"، يمكن للبلدان مصدر الاستثمار والبلدان المتلقية له أن تبحث ترتيبات لتقاسم المخرجات. وقبل إبرام عقد استثمار مع مستثمرين أجانب، ينبغي للحكومات أن تجري عملية تقييم لما قد يكون لذلك المشروع بعينه من أثر بيئي واجتماعي. ومن الأهمية بمكان، بعد إتمام الاستثمار، رصد وتقييم أثره على كامل عملية تنمية البلد المتلقي.

وقد تكون اتفاقات الاستثمار الدولية وسيلة إضافية لتشجيع مشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي، غير أن صياغتها بشكل متأن في غاية الأهمية بالنسبة لتحقيق توازن مناسب بين الالتزامات بالحماية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، من جهة، وإفساح مجال في السياسات للحق في وضع لوائح تنظيمية، من جهة أخرى. وهذا أمر يكنسي أهمية خاصة في حالة الزراعة لأنها قطاع منظم جداً وشديد الحساسية، ولأن السياسات الزراعية الحكومية قد تكون مثار جدل وعرضة للتغيير.

ولعدة مجالات سياسية، تتعلق بالأجندة الاقتصادية الأوسع، أهمية حاسمة بالنسبة لمشاركة الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي ولأثرها الإنمائي في البلد المتلقي. لذلك، ينبغي إدماجها في استراتيجيات البلدان المتلقية الرامية إلى اجتذاب الشركات عبر الوطنية إلى قطاع الإنتاج الزراعي. ومن بين تلك المجالات مجالات تتعلق بتطوير الهياكل الأساسية، وبالمنافسة والتجارة وأنشطة البحث والتطوير.

ولتطوير الهياكل الأساسية أهمية بالغة بوصفه وسيلة لتيسير تجارة السلع الزراعية. ويشتمل هذا على تحسين شبكات النقل القائمة والاستثمار في تيسير التجارة، وتوفير مرافق تخزين كافية في الفترة التالية للحصاد، وتحديد منشآت الري العتيقة. ونظراً لارتفاع التكاليف ولقلة المساعدة الإثباتية الرسمية المتوفرة، فقد يرغب واضعو السياسات في مطالبة الشركات عبر الوطنية بالمساهمة في تطوير الهياكل الأساسية عندما يأذنون بإقامة مشاريع ضخمة.

ولأن المزارعين عموماً هم الحلقة الأضعف في سلسلة العرض، فإن سياسة المنافسة قد تؤدي دوراً حيوياً في حمايتهم من أوجه الاستغلال الممكنة الناشئة عن تمتع الشركات عبر الوطنية بمركز القوة.

وقد تؤثر الحواجز الجمركية وغير الجمركية، إلى جانب الدعم الحكومي، تأثيراً كبيراً في دور الشركات عبر الوطنية في الإنتاج الزراعي. ومن شأن اتخاذ تدابير سياسية من هذا القبيل في البلدان المتقدمة أن يعوق الاستثمار والزراعة التعاقدية في البلدان النامية، حيث تنتج البلدان الداعمة للزراعة والبلدان النامية التي قد تتلقى الاستثمار المنتجة الزراعية ذاتها أو بدائل مشابهة. كما من شأن خفض الدعم الحكومي في البلدان المتقدمة أن يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الفقيرة.

وتشكل وفورات الحجم تحدياً آخر، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ففي حالة تلك البلدان، يمكن أن يكون الاندماج الإقليمي أداة مهمة لجعلها أكثر اجتذاباً للشركات عبر الوطنية الناشطة في الإنتاج الزراعي والصادرات الزراعية.

وينبغي للبلدان المتلقية أيضاً أن تبحث دور أنشطة البحث والاستحداث وحقوق الملكية الفكرية من أجل زيادة الإنتاج الزراعي وتكييف تطوير البذور والمنتجات الزراعية مع الأوضاع المحلية والإقليمية. وينبغي أن ترمي السياسات إلى بناء القدرات الداخلية من أجل تنشئة نظراء أقوياء للشركات عبر الوطنية في البلد المتلقي - في القطاع الخاص أو العام. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال أنشطة البحث والاستحداث كمنادج لتشجيع الابتكار وتكييف تطوير البذور والمنتجات مع الأوضاع المحلية والإقليمية وجعل أنشطة البحث والاستحداث في المجال الزراعي أكثر استجابة لاحتياجات صغار الملاك وقدرة على التعامل مع تحديات الاستدامة، وللحد من التكاليف والتخفيف من المخاطر التجارية والمالية المرتبطة بالمشاريع عن طريق مشاطرة المخاطر بين الشركاء.

وضع استراتيجيات للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان مصدر الاستثمار من أجل تأمين الإمدادات الغذائية

في أعقاب ارتفاع أسعار الأغذية في الآونة الأخيرة ونتيجةً للقيود المفروضة على الصادرات من قبل البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية، وضعت بعض البلدان المستوردة للأغذية سياسات ترمي إلى تطوير مصادر أغذية في الخارج من أجل تحقيق أمنها الغذائي الداخلي. ورغم القلق من أن هذه السياسات قد تُفاقم نقص الأغذية في البلدان المتلقية، فإنها تنطوي على إمكانية زيادة الإنتاج العالمي من الأغذية وتخفيف حدة حالات نقص الأغذية في كل من البلدان مصدر الاستثمار الأجنبي والبلدان النامية المتلقية له. ولم تكن محاولات سابقة قامت بها بعض الحكومات للاستثمار في الزراعة في الخارج على مستوى توقعاتها دائماً. والواقع أن هناك دروساً لا بد من استخلاصها. فبالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر، بإمكان البلدان مصدر الاستثمار أن تنظر في إمكانية أن يكون إنتاج الأغذية في الخارج عن طريق الزراعة التعاقدية بديلاً قابلاً للاستمرار وأقل إثارة للجدل من الاستثمار الأجنبي المباشر. وإلى جانب التركيز على الإنتاج الزراعي نفسه، يتمثل خيار آخر في الاستثمار في دور تجارة وفي هياكل أساسية لوجستية كالموانئ.

تطوير مجموعة من المبادئ الأساسية المتفق عليها دولياً خاصة بعمليات حيازة الأراضي على نطاق واسع من قبل المستثمرين الأجانب في الإنتاج الزراعي

لقد اكتسبت الزراعة والأمن الغذائي أهمية كبيرة في البرامج السياسية العالمية على الصعيدين المتعدد الأطراف والإقليمي. ومن أهم التطورات إنشاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨. والغرض من تلك الفرقة وضع خطط عمل محددة الأولويات من أجل التصدي لأزمة الغذاء العالمية وتنسيق تنفيذها. فقد وضعت فرقة العمل إطار العمل الشامل - وهو إطار يحدد الموقف المشترك لأعضاء فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية من الإجراءات المقترحة اتخاذها من أجل التصدي للتحديات واغتنام الفرص الحالية الناشئة عن ارتفاع أسعار الأغذية؛ وإجراء تغييرات سياساتية لتفادي أزمات غذاء في المستقبل، والمساهمة في ضمان الأمن الغذائي والتغذوي على الأصعدة القطري والإقليمي والعالمي. وقد أُتخذ كذلك عدد من المبادرات لزيادة الإنتاجية الزراعية على الصعيد الإقليمي، من جملة برنامج التنمية الزراعية لأفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد التزمت قمة مجموعة الثمانية، المعقودة في لاكيبلا بإيطاليا، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بحشد ٢٠ مليار دولار على مدى السنوات الثلاث

القادمة من أجل وضع استراتيجية شاملة لتحقيق أمن غذائي عالمي مستدام والمضي قدماً في تنفيذ شراكة عالمية من أجل الزراعة والأمن الغذائي بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وعند تقرير كيفية تحقيق أفضل استفادة ممكنة من أموال المساعدة الإنمائية الرسمية الجديدة تلك، يمكن إيلاء الاعتبار لاستراتيجيات التنمية الزراعية التي تجمع بين الاستثمارات العامة وزيادة المنافع الناتجة عن دور الشركات عبر الوطنية إلى أقصى حد ممكن. أما فيما يتعلق بالمبادرات الدولية الممكن اتخاذها مستقبلاً، فينبغي النظر في وضع مجموعة من المبادئ الأساسية المتعلقة بعمليات حيازة الأراضي الكبرى، تشتمل على قواعد بشأن الشفافية واحترام الحقوق القائمة في الأراضي، والحق في الغذاء، وحماية الشعوب الأصلية، والاستدامة الاجتماعية والبيئية.

الاستثمار في ثورة خضراء جديدة

إن مشاركة الشركات عبر الوطنية في الزراعة في البلدان النامية بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر والزراعة التعاقدية وغيرهما من الوسائل، ساعدت عدداً من البلدان الرائدة، منها البرازيل والصين وكينيا وفييت نام، على قهر تحدي زيادة الاستثمار في قطاعها الزراعية، فجعلت بذلك من الصناعة عماد تنمية اقتصادها وتحديثه. ولم يكن الطريق سهلاً، إذ إن لدور الشركات عبر الوطنية تكاليف ومنافع. وبالنسبة لأغلب البلدان النامية لا تزال العديد من التحديات الإنمائية تعترض تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتحديث. ومن جملة تلك التحديات كيفية بناء سلاسل قيمة داخلية وإقليمية ودولية وتقويتها، إلى جانب تسخير التكنولوجيا لأغراض الزراعة. ومن الواضح أن "ثورة خضراء جديدة" صارت ضرورة ملحة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الفقيرة في أفريقيا وغيرها من القارات، والسؤال الأساسي الذي يجب طرحه هو ما إذا كان بإمكان الشركات عبر الوطنية أن تؤدي دوراً في القيام بتلك الثورة.

ويكشف تقرير الاستثمار العالمي لهذا العام عن اهتمام حقيقي ومتزايد من جانب الشركات عبر الوطنية - من الجنوب والشمال معاً - بالاستثمار في القطاعات الزراعية في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، يتركز قدر كبير من هذا الاهتمام على مناطق أشد فقراً كأفريقيا. وتختلف الشركات عبر الوطنية على طول سلسلة القيمة، غير أنها، على العموم، تملك المقومات التكنولوجية وغيرها لدعم استراتيجيات البلدان النامية الرامية إلى تقوية زخم الثورة الخضراء. ويبين التقرير أيضاً أمثلة على حدوث ذلك من خلال شراكات وتحالفات مع مزارعين ومع مؤسسات أبحاث عمومية وغير ذلك من الجهات. ومن الواجب فعل المزيد، غير أن اللبّات قد وُضعت لعقد "صفقة رابحة" جديدة لتسخير الثورة الخضراء لخدمة الفقراء

والجياح في أفريقيا، وكذلك لخدمة أغراض التنمية الأوسع نطاقاً. ومن المسائل المحورية في هذا البرنامج: أولاً، الاستثمار في التجارة وتيسير الاستثمار؛ ثانياً، وضع ترتيبات سياساتية من قبيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل المضي قدماً في الثورة الخضراء في الإقليم عن طريق تشجيع وزيادة تدفقات رؤوس الأموال والمعلومات والمعارف والمهارات البالغة الأهمية من الشركاء إلى الأرياف. ومن المبادرات الهامة في هذا الشأن إنشاء مراكز للبذور والتكنولوجيا في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص، تتولى التشجيع على إقامة قنوات لتكثيف البذور وتكنولوجيات الزراعة ذات الصلة حتى تكون ملائمة للأوضاع المحلية، وتوزيع البذور على المزارعين، وبناء قدرات الشعوب الأصلية وتعميقها على المدى الأبعد.

جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٩

S. Naufaldi

سوباتشاي بانيتشياكدي

الأمين العام للأونكتاد

ANNEX

**World Investment Report 2009:
Transnational Corporations, Agricultural
Production and Development**

TABLE OF CONTENTS

PREFACE

ACKNOWLEDGEMENTS

ABBREVIATIONS

KEY MESSAGES

OVERVIEW

PART ONE

FDI TRENDS, POLICIES AND PROSPECTS

CHAPTER I. GLOBAL TRENDS: FDI FLOWS IN DECLINE

A. THE FINANCIAL CRISIS, ECONOMIC DOWNTURN AND FDI FLOWS

1. Global slowdown in FDI flows, prompted by the crisis
2. The transmission channels of the crisis
3. Key features of the FDI downturn and underlying factors
 - a. The role of divestments
 - b. Mode of investment
4. Uneven impact of the crisis on different regions and sectors

B. HOW THE LARGEST TNCs ARE COPING WITH THE GLOBAL CRISIS

1. The 100 largest non-financial TNCs
 - a. A slowdown of internationalization in 2008
 - b. The impact of the global crisis on the top 100 TNCs
2. The top 100 TNCs from developing economies
 - a. A growing role in the world economy
 - b. The impact of the global crisis on developing - country TNCs
3. The top 50 financial TNCs

- a. Internationalization of the top 50 financial TNCs in 2008
- b. The impact of the global crisis on the top 50 financial TNCs
4. Conclusion

C. FDI BY SPECIAL FUNDS

1. Declining FDI by private equity funds
2. FDI by sovereign wealth funds on the rise despite the crisis
3. FDI by private equity funds and sovereign wealth funds compared

D. NEW DEVELOPMENTS IN FDI POLICIES

1. Developments at the national level
 - a. Major policy trends
 - b. Policies introduced in response to the financial crisis and their potential impact on FDI
2. Developments at the international level
 - a. Bilateral investment treaties
 - b. Double taxation treaties
 - c. International investment agreements other than BITs and DTTs
 - d. Investor-State dispute settlement
 - e. International investment agreements and the financial crisis

E. PROSPECTS

CHAPTER II. REGIONAL TRENDS

INTRODUCTION

A. DEVELOPING COUNTRIES

1. Africa
 - a. Geographical trends
 - b. Sectoral analysis: FDI focused on manufacturing
 - c. Policy developments
 - d. Prospects: the global economic slowdown could hurt FDI growth, especially in LDCs
2. South, East, South-East Asia and Oceania
 - a. Geographical trends
 - b. Sectoral trends
 - c. Policy developments
 - d. Prospects: downturn in looming

3. West Asia
 - a. Geographical trends
 - b. Sectoral trends: manufacturing up
 - c. Policy developments
 - d. Prospects: fall in inflows, but a possible rise in outflows
4. Latin America and the Caribbean
 - a. Geographical trends
 - b. Sectoral analysis: continued interest in natural resources and related activities
 - c. Policy developments
 - d. Prospects: gloomy in short term, improving in medium term

B. SOUTH-EAST EUROPE AND THE COMMONWEALTH OF INDEPENDENT STATES

1. Geographical trends
 - a. Inward FDI: the upward trend continued
 - b. Outward FDI: more moderate growth
2. Sectoral trends: manufacturing attracted market-seeking FDI
3. Policy developments
4. Prospects: slowdown expected

C. DEVELOPED COUNTRIES

1. Geographical trends
 - a. Inward FDI: strong decline as the financial and economic crisis unfolds
 - b. Outward FDI: moderate but a widespread decline
2. Sectoral trends: robust FDI growth in the primary sector
3. Policy developments
4. Prospects: FDI flows expected to fall further

PART TWO TNCs, AGRICULTURAL PRODUCTION AND DEVELOPMENT

INTRODUCTION

CHAPTER III. TNCs AND AGRICULTURAL PRODUCTION IN DEVELOPING COUNTRIES

A. INTRODUCTION

B. AGRICULTURE IN DEVELOPING COUNTRIES: CHARACTERISTICS, SIGNIFICANCE AND SALIENT ISSUES

1. Characteristics of agricultural production
 - a. A diverse industry
 - b. Agricultural inputs, technology and institutions
 - c. Environment and biodiversity
2. The significance of agriculture in developing countries
 - a. General importance
 - b. Agriculture as a neglected motor for development
3. Salient issues influencing investment in agriculture
 - a. The food crisis and the drive for food security
 - b. Investment to meet MDG targets
 - c. The rise of biofuel production

C. TNC PARTICIPATION IN AGRICULTURE: HISTORICAL AND CONCEPTUAL INSIGHTS

1. Historical developments: from plantations to value chain coordination
2. Conceptual overview

D. TRENDS IN FDI AND OTHER FORMS OF TNC PARTICIPATION IN AGRICULTURE

1. FDI trends and patterns
 - a. FDI
 - b. Cross-border M&As
 - c. Geographical patterns
2. Contract farming
3. Trends in South-South investment in agriculture

E. MAJOR TNCs IN AGRICULTURE AND RELATED ACTIVITIES

1. Agriculture-based TNCs
2. TNCs from other segments of the value chain
3. New investors in agriculture

F. CONCLUSIONS

CHAPTER IV. DEVELOPMENT IMPLICATIONS OF TNC INVOLVEMENT IN AGRICULTURE

A. INTRODUCTION

B. IMPACT ON AGRICULTURAL PRODUCTION IN HOST DEVELOPING ECONOMIES

1. Financing and investment
 - a. Contributing capital and increasing investment through FDI
 - b. Easing financial constraints through contract farming
2. Technology and innovation
 - a. TNC participation and technology transfer
 - b. TNC participation and the agricultural innovation system in host countries
3. Employment and skills
 - a. Employment creation
 - b. Skills enhancement
4. Standards and supply chain management
 - a. Diffusion of standards
 - b. Use of contract farming and specialized procurement agents
 - c. Agribusiness TNCs' supply chains and the decline of small farmers
5. Foreign-market access and exports
 - a. Trading TNCs and exports of traditional agricultural commodities
 - b. TNCs and exports of non-traditional agricultural products
6. Competition and market power
7. Implications for the host economy

C. BROADER IMPLICATIONS

1. Impact on the environment
2. Social effects and political implications
3. Implications for food security in host and home developing countries
 - a. Implications for host countries
 - b. Implications for home countries

D. CONCLUSIONS

CHAPTER V. POLICY CHALLENGES AND OPTIONS

A. THE MAIN POLICY CHALLENGES

B. HOST-COUNTRY POLICY OPTIONS FOR TNC PARTICIPATION IN AGRICULTURAL PRODUCTION

1. Openness to FDI in agricultural production
 - a. Entry conditions
 - b. Land and water use
 - c. Investment promotion and protection
2. Maximizing development benefits from TNC participation
 - a. Leveraging FDI for long-term agricultural development
 - b. Promoting contractual arrangements between TNCs and local farmers
3. Addressing environmental and social concerns
 - a. Sustainable agriculture and environmental policies
 - b. Social policies
 - c. Corporate social responsibility
4. Other relevant policies
 - a. Infrastructure policies
 - b. Competition policies
 - c. Trade policies
 - d. R&D-related policies
5. Concluding remarks

C. HOME-COUNTRY POLICIES TO ENCOURAGE OUTWARD FDI IN AGRICULTURAL PRODUCTION

1. General promotion policies
2. Challenges related to overseas agricultural production to secure food supply
3. Policy implications

D. INTERNATIONAL POLICIES RELATED TO FDI IN AGRICULTURAL PRODUCTION

1. Major international policy initiatives
2. International investment agreements

E. CONCLUSIONS AND POLICY OPTIONS

EPILOGUE

REFERENCES

ANNEXES

SELECTED UNCTAD PUBLICATIONS ON TNCs AND FDI

QUESTIONNAIRE

قائمة بتقارير الاستثمار العالمي

World Investment Report 2008. Transnational Corporations, and the infrastructure challenge, 294 p. Sales No. E.08.II.D.23. \$95. www.unctad.org/en/docs/wir2008_en.pdf.

World Investment Report 2007. Transnational Corporations,

Extractive Industries and Development. An Overview. 294 p. Sales No. E.07.II.D.9. \$80 www.unctad.org/en/docs/wir2007_en.pdf.

World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development. 340 p. Sales No. E.06.II.D.11. \$80. www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf.

World Investment Report 2005. Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. 334 p. Sales No. E.05.II.D.10. \$75. www.unctad.org/en/docs/wir2005_en.pdf.

World Investment Report 2004. The Shift Towards Services. 468 p. Sales No. E.04.II.D.33. \$75.

World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives. 303 p. Sales No. E.03.II.D.8.

World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness (New York and Geneva, 2002). 350 p. Sales No. E.02.II.D.4.

World Investment Report 2001: Promoting Linkages. 354 p. Sales No. E.01.II.D.12.

World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development. 337 p. Sales No. E.00.II.D.20.

World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development. 541 p. Sales No. E.99.II.D.3.

World Investment Report 1998: Trends and Determinants. 463 p. Sales No. E.98.II.D.5.

World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. 416 p. Sales No. E.97.II.D. 10.

World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements. 364 p. Sales No. E.96.II.A. 14.

World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness. 491 p. Sales No. E.95.II.A.9.

World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. 482 p. Sales No. E.94.II.A.14.

World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. 290 p. Sales No. E.93.II.A.14.

World Investment Report 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth. 356 p. Sales No. E.92.II.A.24.

World Investment Report 1991: The Triad in Foreign Direct Investment (New York, 1991). 108 p. Sales No. E.9 1.II.A. 12. \$25.

كيفية الحصول على المنشورات

يمكن شراء المنشورات المتاحة للمبيع من مراكز توزيع منشورات الأمم المتحدة الموجودة في شتى أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها بالكتابة إلى أحد العنوانين التاليين:

United Nations Publications
Sales and Marketing Section,
Rm. C.113-1

United Nations office at Geneva
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Switzerland

رقم الهاتف: ++41 22 917 2612

رقم الفاكس: ++4122 917 0027

عنوان البريد الإلكتروني: unpubli@unog.ch

أو United Nations Publications
Sales and Marketing Section,
DC2-853

United Nations Secretariat
New York, N.Y. 100 17
U.S.A.

رقم الهاتف: ++1212963 8302 or

1 800 253 9646

رقم الفاكس: ++ 1 212 963 3489

عنوان البريد الإلكتروني: publications@un.org

الموقع الإلكتروني: www.un.org/Pubs/sales.htm

وللحصول على مزيد من المعلومات عن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى العنوان التالي:

Division on Investment and Enterprise

United Nations Conference on Trade and Development

Palais des Nations, Room E-10052

CH-1211 Geneva 10 Switzerland

رقم الهاتف: ++41 22 907 4533

رقم الفاكس: ++41 22 907 0498

الموقع الإلكتروني: www.unctad.org/en/subsites/dite

استبيان

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩
الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية
استعراض عام

بغية تحسين نوعية وفائدة عمل شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأمم المتحدة، من المفيد تلقي آراء القراء في هذه المنشورات وما شابهها. لذا، يرجى التفضل بملء الاستبيان التالي وإرساله إلى العنوان الآتي:

Readership Survey
UNCTAD, Division on Investment and Enterprise
Palais des Nations
Room E-10054
CH-1211 Geneva 10
Switzerland

أو بالفاكس على الرقم التالي: (+41 22)907 0498

ويمكن أيضاً ملء هذا الاستبيان
إلكترونياً على الموقع التالي:
www.unctad.org/wir

١- اسم المجيب وعنوانه المهني (اختياري):

٢- أي صفة من الصفات التالية هي الأكثر انطباقاً على مجال عملكم؟

- | | | | |
|--------------------------|------------------------|--------------------------|-------------------|
| <input type="checkbox"/> | مؤسسة عمومية | <input type="checkbox"/> | حكومي |
| <input type="checkbox"/> | أكاديمي أو بحثي | <input type="checkbox"/> | مؤسسة تجارية خاصة |
| <input type="checkbox"/> | إعلام | <input type="checkbox"/> | منظمة دولية |
| <input type="checkbox"/> | غير ذلك (يرجى التحديد) | <input type="checkbox"/> | منظمة غير ربحية |

٣- في أي بلد تعملون؟

٤- ما تقييمكم لمضمون هذا المنشور؟

- | | | | |
|--------------------------|-------|--------------------------|------|
| <input type="checkbox"/> | ممتاز | <input type="checkbox"/> | واف |
| <input type="checkbox"/> | جيد | <input type="checkbox"/> | ضعيف |

٥- إلى أي مدى يفيدكم هذا المنشور في مجال عملكم؟

- | | | | | | |
|--------------------------|-----------|--------------------------|-----------------|--------------------------|------------|
| <input type="checkbox"/> | مفيد جداً | <input type="checkbox"/> | فيه بعض الفائدة | <input type="checkbox"/> | غير ذي صلة |
|--------------------------|-----------|--------------------------|-----------------|--------------------------|------------|

58 تقرير الاستثمار العالم ٢٠٠٩ : الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية

٦- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب أعجبتكم في هذا المنشور وإلى أي مدى تفيدكم في مجال عملكم:

٧- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب لم تعجبكم في هذا المنشور:

٨- إلى أي مدى تفيدكم هذه المنشورات في مجال عملكم بصورة عامة؟

مفيد جداً فيه بعض الفائدة غير ذي صلة

٩- هل تتلقون بانتظام منشور Transnational Corporations (الذي كان يسمى CTC Reporter سابقاً)، المجلة التي تصدر عن الشعبة كل أربعة أشهر؟

نعم لا

فإن كان الجواب بالنفي، يرجى وضع علامة هنا إذا كنتم ترغبون في الحصول على عينة من هذا المنشور ترسل إلى الاسم والعنوان اللذين سجلتموهما أعلاه. هل هناك إصدارات أخرى ترغبون في تلقيها بدلاً من ذلك (انظر قائمة المنشورات):

١٠- كيف حصلتم على هذا المنشور ومن أين:

اشتريته في حلقة دراسية/حلقة عمل
طلبت الحصول على نسخة من باب المجاملة بالبريد المباشر
غير ذلك

١١- هل تودون الحصول، بواسطة البريد الإلكتروني، على معلومات عن عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار وتطوير المشاريع؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى موافقتنا بعنوان بريدكم الإلكتروني (يدرج أدناه):

- - - - -